

# صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

يوليو ٢٠٢٠

العدد  
الثاني  
والعشرين



Ministry of Trade & Industry  
وزارة التجارة والصناعة

ملف خاص : الرئيس السيسى  
و ٦ سنوات من الانجازات فى  
قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية



وزيرة التجارة والصناعة  
تتفقد الوحدات  
الانماجية بمدينة الجلود  
بالروبيكى ومجمعى  
الصناعات البلاستيكية  
بمنطقة مرغى



جائحة كورونا و رقمنة  
الاقتصاد العالمى



اقرأ فى  
هذا العدد ...

## صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة



ملف خاص : الرئيس  
السييسى و ٦ سنوات من  
الإنجازات فى قطاعي  
الصناعة والتجارة الخارجية

باب الإخبار صفحة ٤

وزيرة التجارة والصناعة تفتقد  
الوحدات الإنتاجية بمدينة  
الجلود بالروبيكى و مجمع  
الصناعات البلاستيكية بمنطقة  
مرغى

باب مجتمعات الموظفين ٣٦

المركزي للتنظيم والإدارة:  
يطلق قاعدة بيانات  
«طاقات» للإسناد من  
خبرات الموظفين المتقاعدين  
فى الحكومة

باب هيئة فى سطور ٣٨

مركز تدريب التجارة الخارجية يتيح  
برامج تعلم عن بعد

باب حول العالم ٣٢

جائحة كورونا  
و رقمنة الاقتصاد  
العالمي

باب ما وراء الأرقام ٣٤



Ministry of Trade & Industry  
وزارة التجارة والصناعة  
قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء

- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: [www.mti.gov.eg](http://www.mti.gov.eg)

- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

[www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks](https://www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks)

[https://twitter.com/Trade\\_industry](https://twitter.com/Trade_industry)

[www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo](https://www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo)

والإيميل: [Complaints@mti.gov.eg](mailto:Complaints@mti.gov.eg)

- عبر الفاكس: 27957487

- الإستلام اليدوى / البريد

-  Mift.Media
-  Trade\_Industry
-  Mti\_egypt
-  miftmedia
-  [mti.gov.eg](http://mti.gov.eg)

المقر الرئيسي

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة

- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

# فكي جولفة مينة مفاجنة

وزيرة التجارة والصناعة تنفق الوحدات الانتاجية بمدينة الجلود بالروبيكي ... ونباع عمليات تشغيل الخدمات بالمدينة

## اجراءات حاسمة ضد التجاوزات الني نع رصدها بالوحدات الانتاجية والمخالفة لاجراءات النماقد



لديباغة الجلود بالمرحلة الثانية للمشروع باجمالى ٨٧ وحدة بتكلفة قدرها ٣٠٠ مليون جنيه. هذا وأعلنت جامع انه تم الانتهاء من ترفيق ٦٩ فدان بالمرحلة الثانية للمشروع وسيتم طرحها خلال الفترة القريبة المقبلة للصناعات المرتبطة بدباغة الجلود، هذا فضلا عن المرحلة الثالثة والتي تقدر مساحتها بـ ٢٠٥ فدان حيث سيتم ترفيقها وتخصيصها لإنشاء مصانع لانتاج المصنوعات الجلدية خاصة في ظل توجه الوزارة نحو زيادة القيمة المضافة للمنتج النهائى وتصدير منتجات تامة الصنع وذلك تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية والمتعلقة بسد الفجوة الاستيرادية وزيادة الاعتماد على الصناعة الوطنية.

### دراسة نخصيص ٨٠٠ فدان بجوار مدينة الجلود بالروبيكي لنقل ما يقرب من ١٧ ألف و٦٠٠ ورشة

ولفتت وزيرة التجارة والصناعة الى انه جرى حاليا دراسة تخصيص ٨٠٠ فدان بجوار مدينة الجلود بالروبيكي لنقل ما يقرب من ١٧ ألف و٦٠٠ ورشة منتجة للمصنوعات الجلدية مقامة بمناطق عشوائية على مستوى الجمهورية منها ١٣ ألف و٤٠٠ ورشة بمنطقتى الموسكى وباب الشعرية، بهدف تجميعها في مكان واحد، وذلك تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية فى القضاء على العشوائيات بالمناطق السكنية.

هذا وقد قامت الوزارة فى نهاية الجولة بتفقد المركز التكنولوجى والذي بدأ مرحلة التشغيل الفعل منذ أشهر قليلة حيث تم تجهيزه بأحدث الماكينات والمعدات المتخصصة فى هذه الصناعة، ويمثل هذا المركز اللبنة الأساسية لتطوير هذه الصناعة الاستراتيجية وبصفة خاصة تقديم الدعم الفنى والتدريب للعمالة الفنية بالورش الصغيرة

وقد رصدت الوزارة خلال الجولة عدد من المخالفات داخل الوحدات الانتاجية سواء فيما يتعلق بالانشاءات واطافة أنشطة بدون الحصول على موافقة حيث أكدت حرصها على استكمال كافة مراحل المشروع وفق الخطة التي وضعتها الوزارة مع اتخاذ اجراءات حاسمة بشأن التجاوزات التي تم رصدها خلال الجولة والتي تخالف الاشتراطات الهندسية والتعاقدية التي تم الاتفاق عليها مع المستثمرين عند التعاقد للانتقال للعمل بمدينة الروبيكي، خاصة وأن هذا المشروع من اهم المشروعات القومية التي توليها كافة جهات الدولة والقيادة السياسية اهتماما بالغا، مشيرة الي ان بعض المخالفات سيتم تفتينها والبعض الاخر سيتم ازلتها فوراً.

واوضحت جامع ان الهدف من إنشاء مدينة الروبيكي لم يكن مجرد نقل الورش والمدايق من مكان إلى مكان آخر، بل كان الهدف إنشاء منظومة جديدة متكاملة على طراز عالمي ومجهزة بأحدث التكنولوجيا العالمية في مجال دباغة الجلود لتكون مركزاً محورياً في صناعة الجلود، مشيرة الي ضرورة التزام كافة المنشآت بالمدينة بالقواعد التي من شأنها الحفاظ على الشكل العام للمدينة وتجنب العشوائية في الإنشاء وتقليل الآثار البيئية الناتجة عن الإنتاج.

وفي هذا الإطار اوضحت الوزارة انه جرى حاليا تشكيل هيكل ادارى منبثق من شركة القاهرة للاستثمار والتطوير العمرانى والصناعى لمتابعة عمليات التشغيل ومدى الالتزام بتنفيذ اجراءات التعاقد فضلا عن الحفاظ على الشكل الحضارى للمدينة من نظافة وصيانة وتجميل.

وحول تطورات العمل داخل مدينة الجلود بالروبيكي أشارت جامع الى ان المدينة مقامة على مساحة ٤٩٠ فدان وتضم ثلاث مراحل بدءا من دباغة الجلود والمنتجات الوسيطة وصولاً للمنتجات النهائية، وقد بلغ اجمالى الاستثمارات التي ضختها الحكومة فى هذا المشروع حتى الان حوالي ٢,٣ مليار جنيه، لافتة فى هذا الإطار الى ان مجلس الوزراء قد وافق مؤخرا على طلب الوزارة بشأن اعتماد ٢٠٠ مليون جنيه ضمن المرحلة العاجلة الأولى لتأهيل محطة الصرف الصناعى بالمدينة لاستيعاب التوسعات المستقبلية ومواكبة معايير البيئة العالمية.

ولفتت الوزارة الى انه تم الانتهاء من المرحلة الاولى للمشروع باجمالى ٢١٣ وحدة انتاجية لـ ١٩٥ مستثمر على مساحة ١٧٦ فدان، وجرى حاليا استكمال الانشاءات الاضافية بالمرحلة الاولى والتي تشمل ٢٨ مصنع لانتاج الغراء لـ ٤٤ مستثمر بتكلفة تصل الى حوالي ٢٠٠ مليون جنيه، كما سيتم استكمال انشاء وحدات انتاجية



جاء ذلك خلال الزيارة الميدانية المفاجئة التي قامت بها الوزارة لمدينة الجلود بالروبيكي وذلك لمتابعة الموقف التنفيذي لمعدلات العمل داخل المدينة، حيث شملت الجولة تفقد عدد من الوحدات الانتاجية، وكذا أعمال الإنشاءات الجارية تنفيذها، الى جانب عمليات تشغيل الخدمات بالمدينة، وقد رافق الوزير خلال الجولة المهندس/ محمود محرز رئيس شركة القاهرة للاستثمار والتطوير العمرانى والصناعى والمهندس/ امام السعيد رئيس الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية والسيد/ حاتم العشرى مستشار الوزير للاتصال المؤسسى والمهندسة حنان الحضرى مقرر مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار.

أكدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان تنمية وتطوير صناعة الجلود المصرية تأتي على رأس أولويات خطة عمل الوزارة خلال المرحلة الحالية، مشيرة الى ان مدينة الجلود الجديدة بالروبيكي تعد أحد اهم المدن الصناعية المتخصصة والتي تم تصميمها وفق أحدث المعايير العالمية. وقالت ان القيادة السياسية تولي هذه الصناعة اهتماماً كبيراً بهدف جعل مصر مركزاً استراتيجياً لصناعة الجلود ليس على المستوى المحلى أو الإقليمي فقط وانما على المستوى الدولى أيضاً، وذلك من خلال تحقيق التكامل بين سلاسل القيمة فى صناعة الجلود المصرية للوصول الى منتج على الجودة قادر على المنافسة فى السوقين المحلى والخارجى.

## لمواجهة نداعيات انتشار فيروس كورونا وزيرة التجارة والصناعة تصدر ٣ قرارات وزارية



أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ٣ قرارات وزارية باستمرار وقف تصدير البقوليات من صنفى الفول والعدس فقط والكحول بكافة انواعه ومشتقاته لمدة ٣ أشهر اعتباراً من تاريخ صدور القرارين .

كما أصدرت الوزيرة قراراً باستمرار العمل بالقرار الوزاري الصادر بشأن وقف تصدير الماسكات الجراحية (اقتعة الوجه «كمامات») ومستلزمات الوقاية من العدوى وذلك لمدة ٣ أشهر تبدأ من تاريخ نشر القرار بالوقائع المصرية وقد نص القرار على السماح بتصدير الكميات الفائضة عن احتياجات السوق المحلي - والتي تقدرها الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية - وذلك بموافقة من وزيرة التجارة والصناعة. وقد جاءت القرارات بعد تنسيق كامل مع وزارة التموين والتجارة الداخلية و وزارة الصحة والهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية وذلك تنفيذاً للخطة الشاملة التي أقرتها الحكومة لتوفير احتياجات المواطنين من السلع الأساسية والمستلزمات الطبية في ظل الاجراءات الاحترازية التي تتبعها الحكومة المصرية لحماية المواطنين من تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد.



## « نورث بلوك »

### جامع ومكرم نعلنان إتاحة فرص عمل للـ ٢٣ مصرياً العائدين من ليبيا



أعلنت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والسفيرة/ نبيلة مكرم وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج عن إتاحة فرص عمل للـ ٢٣ مصرياً العائدين مؤخرًا من ليبيا والذين أعادتهم السلطات المصرية بتوجيهات من القيادة السياسية، حيث سيتولى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إتاحة فرص العمل سواء من خلال الحاقهم بالمشروعات الإنتاجية أو مساعدتهم في بدء مشروعاتهم الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال توفير الدعم الفني أو التمويل المطلوب لبدء هذه المشروعات.

فرصة عمل للشباب بمختلف محافظات الجمهورية خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ من خلال تمويل ٤٤ ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر بقيمة بلغت ٩٦٠ مليون جنيه. ومن جانبها أشادت وزيرة الهجرة بمستوى التعاون الثنائي بين الوزارتين لافتة الى النتائج الإيجابية لدور جهاز المشروعات الصغيرة في المبادرة الرئاسية مراكب النجاة، مؤكدة على اهتمام الدولة بالعائدين من المصريين بالخارج بداية من ترتيبات استقبالهم حتى وصل عدد العائدين منذ غلق الطيران الي ٥٧ ألف مواطن.

واستعرضت السفيرة نبيلة عمل اللجنة المشتركة بين وزارتي الهجرة والتخطيط من خلال تحليل بيانات استمارة «نورت بلوك»، وما تظهره المؤشرات المبدئية للعينات الأولية لبيانات العائدين من ٢٣ محافظة تصدرهم النسبة الأعلى لمحافظات صعيد مصر، وتصدرت سوهاج النسبة الأعلى للمحافظات، كما تنوعت الفئات العمرية بين فئة عمرية من ١٩ ل ٤٠ وهي الفئة العمرية الأعلى نسبة بين العائدين.

وأكدت وزيرة الهجرة على أهمية الترويج للفرص المتاحة في كافة المشروعات لتكون طوبة جديدة في بناء الثقة مع المواطنين المصريين بالخارج الذين لمسوا بنفسهم جهد الدولة وتوجيهات السيد الرئيس المباشرة بالاهتمام بهم واعادتهم للوطن ودمجهم في جهود التنمية.

وفي ختام اللقاء تم الاتفاق على التواصل مع المصريين العائدين لعرض الفرص المختلفة بدءاً بالمجموعة التي عادت من ليبيا مروراً بالعائدين من الخليج عبر التواصل المباشر معهم من قبل مسنولي جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبادل المعلومات والبيانات بين الوزارتين بما يساهم في تضافر الجهود الحكومية الرامية الي توفير فرص العمل التي تتوافق مع امكانياتهم وتنوعهم مع المزايا النسبية لكل محافظة ينتمون إليها، وهو ما يساهم في توطين أهداف التنمية المستدامة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الموسع الذي عقده وزير التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مع وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج ، والذي تناول بحث سبل توحيد جهود الوزارتين لاستيعاب العمالة المصرية العائدة من الخارج في قطاعات الاقتصاد المصري وبصفة خاصة القطاع الصناعي وقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، مع الاستفادة من بيانات استمارة «نورت بلوك» التي تم توزيعها على المواطنين العائدين من الدول العربية الذين قضوا فترة الحجر في المدن الجامعية.

شارك في اللقاء عدد من قيادات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ووزارتي التجارة والصناعة والهجرة وشؤون المصريين بالخارج.

وأوضحت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أن كافة أجهزة الدولة حريصة على دمج العمالة المصرية العائدة من الخارج خاصة الفئات المتضررة من إنهاء عقودها بسبب جائحة كورونا، واستيعاب تلك العمالة في المشروعات القومية والإنتاجية أو دعمهم من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، لافتة الي ان الجهاز يستهدف توفير كافة أشكال الدعم للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فضلاً عن توفير فرص عمل جديدة للشباب المصري خاصة في المجالات كثيفة العمالة.

وأشارت الوزيرة الي أن الجهاز سيخصص خط ساخن لتلقي مكالمات العائدين من ليبيا على هامش الازمة الاخيرة التي تدخلت فيها أجهزة الدولة لتيسير عودة المصريين العائدين في ليبيا، لافتة في هذا الإطار الي ان الجهاز قد قام بإتاحة ٦٦,٥ ألف

## توقيع برونوكول تعاون بين هيئة التنمية الصناعية وجهاز شئون البيئة لتيسير إجراءات منح التراخيص وإسنيفاء الإشراف بالمشآت الصناعية



بما يسهم في تشجيع الاستثمارات الصناعية في ظل توفير بيئة صحية سليمة. كما أكدت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة أن هذا البروتوكول يعد نتاج اجتماعات مكثفة تم عقدها بين وزارتي الصناعة والبيئة خلال المرحلة الماضية، والتي استهدفت التوصل الى رؤية موحدة لتطبيق القواعد والاشتراطات اللازمة للحفاظ على البيئة ومتابعة التزام كافة المنشآت الصناعية بهذه القواعد دون المساس بخطط التنمية التي تستهدفها كل قطاعات الدولة، لافتة إلى أن هذا الاتفاق يعزز التعاون المشترك بين الجانبين فيما يخص إجراءات الرقابة والتفتيش على المنشآت الصناعية والتحقق من سلامة بيئتها الداخلية والخارجية، بما يعود بالنفع على المصنعين من ناحية والبيئة من ناحية أخرى. وأشارت إلى أن البروتوكول يتيح مزيداً من التنسيق بين الهيئة والجهاز في متابعة مدى التزام المنشآت الصناعية بتطبيق الاشتراطات البيئية الواردة بقانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية ولائحته التنفيذية، مع تحديد المخالفات التي قد يؤدي ارتكابها إلى أضرار بيئية جسيمة واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

شهدت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للتنمية الصناعية وجهاز شئون البيئة بشأن تعزيز التعاون المشترك فيما يتعلق بتيسير إجراءات منح التراخيص واستيفاء الاشتراطات البيئية بالمنشآت الصناعية، وقع البروتوكول المهندس/ مجدي غازي، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية والدكتورة/ إيناس أبو طالب، الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة. وقالت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة إن هذا الاتفاق الذي يستمر لمدة 3 أعوام يستهدف تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين وزارتي الصناعة والبيئة من خلال وضع ضوابط لتوحيد الجهود والتكامل بين هيئة التنمية الصناعية وجهاز شئون البيئة لتيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية، والوقوف على مدى استيفاء المنشآت الصناعية الخاضعة لأحكام قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية للاشتراطات الخاصة بممارسة النشاط بما فيها الاشتراطات البيئية، والرقابة والتفتيش عليها، بما يحقق الهدف من وراء إصدار ذلك القانون. وأضافت جامع أن الاتفاق يأتي في إطار رغبة الوزارتين في تحقيق التكامل بين مرحلتى التراخيص والرقابة على المنشآت،

## وزيرا الصناعة و الإنتاج الحربي يبحثان سبل تعزيز التعاون المشترك للارتقاء بجودة و تنافسية الصناعة المصرية



للتوجه سويًا الى الاسواق الخارجية، مع السعي لتحقيق التكامل بين الجانبين بما يحقق رؤية الوزارة لتعميق التصنيع المحلي وتوفير سلاسل الامداد وزيادة القيمة المضافة ومن ثم زيادة معدلات التصدير، مشيرة الى انه سيتم عقد اجتماع على مستوى كبار المسؤولين بالوزارتين لبحث هذا الأمر. ومن جانبه أكد الدكتور/ محمد سعيد العصار وزير الدولة للإنتاج الحربي ان الوزارة تمتلك طاقات إنتاجية كبيرة وتنتج منتجات على درجة عالية من الجودة بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي، مشيراً الى سعي الوزارة لتعميق نسب التصنيع المحلي في منتجاتها الامر الذي يسهم في زيادة القيمة المضافة لمنتجات الإنتاج الحربي. وأشاد الوزير بالجهود التي تبذلها وزارة التجارة والصناعة وبصفة خاصة خلال المرحلة الماضية والتي شهدت انتشار جائحة فيروس كورونا حيث استطاعت الوزارة وضع منظومة شاملة لتوفير احتياجات السوق المحلي من كافة المنتجات وبصفة خاصة المستلزمات الطبية، مع اتخاذ عدد من القرارات اللازمة لضمان سير عملية الإنتاج بالمصانع، مشيراً في هذا الإطار إلى قيام الشركات التابعة للإنتاج الحربي بالمساهمة في توفير العديد من هذه المنتجات وبصفة خاصة الكمادات الجراحية والمزودة بصمام تنفس وكذا المطهرات بأنواعها فضلاً عن المنظفات والبويات المضادة للبكتريا باستخدام النانو تكنولوجي.

استقبلت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بمقر الوزارة الدكتور/ محمد سعيد العصار وزير الدولة للإنتاج الحربي حيث تناول اللقاء أهمية تعزيز التعاون المشترك بين الوزارتين والاستفادة من الطاقات التصنيعية المتوافرة لدى الإنتاج الحربي للارتقاء بجودة وتنافسية المنتج المصري. وقالت الوزيرة ان هذا الاجتماع يعد ترجمة حقيقية للتعاون المستمر بين وزارتي الصناعة والإنتاج الحربي للنهوض بالصناعة المصرية في مختلف قطاعاتها، مشددة على حرص الوزارة لتعظيم الاستفادة من الامكانيات التصنيعية والتكنولوجية الكبيرة لدى مصانع الإنتاج الحربي لتكون الى جانب مصانع القطاع الخاص ركيزة اساسية لتنمية الصناعة الوطنية وزيادة تنافسيتها بالسوقين المحلي والعالمى. وأشارت جامع الى ان منتجات الإنتاج الحربي تتميز بجودتها العالية وسعرها المناسب ولذا فهي تحظى بثقة المستهلك المصري، لافتة في هذا الإطار الى أهمية تسويق هذه المنتجات في الاسواق الخارجية وبصفة خاصة في السوق الافريقي، حيث سيتم تكليف مكاتب التمثيل التجاري بالخارج لاعداد دراسات تسويقية لتحديد أهم الاسواق المستهدفة امام منتجات المصانع الحربية. وفي هذا الصدد لفتت وزيرة التجارة والصناعة الى أهمية تعزيز الشراكة بين مصانع الإنتاج الحربي ومصانع القطاع الخاص

## وزيرة التجارة والصناعة نتمتع مجمع الصناعات البلاستيكية بمنطقة مرغم بالإسكندرية



أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة - والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر - انتهاء الأعمال التنفيذية والإنشائية بمجمع الصناعات البلاستيكية مرغم ٢ بمدينة الإسكندرية والمقام على مساحة ٥١ فدان حيث تم طرح الوحدات الإنتاجية بالمجمع للمستثمرين بإجمالي ٢٠٤ وحدة صناعية بمساحة ١٤٤ متر مربع وجاري حاليا إتمام إجراءات التخصيص، مشيرة إلى أن هذا المجمع يأتي استكمالاً لمجمع مرغم ١ المتخصص في الصناعات البلاستيكية حيث يمثل المجمعان نواة لمدينة صناعات بلاستيكية متكاملة قائمة على توافر المواد الخام في منطقة البتروكيماويات الملاصقة والتي تضم كبرى شركات البتروكيماويات بالإسكندرية وهو الأمر الذي يحقق العلاقة التشابكية بين المشروعات الصغيرة والكبيرة إلى جانب إتاحة المزيد من فرص العمل أمام الشباب من خلال تخصيص هذه الورش لصغار المستثمرين.

وقد شملت جولة الوزيرة بمجمع مرغم ١ تفقد وحدة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المتواجدة داخل المجمع والتي قامت بتقديم عدد من الخدمات المالية وغير المالية التي يتيحها الجهاز لأصحاب الوحدات الإنتاجية بالمجمع شملت إتاحة تمويل ل ١٣ عميل بإجمالي تمويل ١٠,٦ مليون جنيه كمرحلة أولى فضلا عن إتاحة خدمات التدريب ل ٥٨ متدرب في مجالات المبيعات والتسويق الإلكتروني وبدء المشروعات التي جانب تقديم خدمات الشبكات الواحد ل ٨٤ مستفيد والتي تنوعت ما بين خدمات التأمينات الاجتماعية والبطاقات الضريبية ومعلومات عن خدمات الجهاز، كما تفقدت الوزيرة عدد من الوحدات الإنتاجية الصغيرة بالمجمع والحاصلة على تمويل من الجهاز، وتنتج خراطيم ومواسير وحبيبات بلاستيك ومستلزمات أدوات صحية مصنوعة من البلاستيك بالإضافة إلى عدد من الوحدات الإنتاجية العاملة في كل مجالات إنتاج البلاستيك .

ولفتت جامع إلى أنه سيتم في مجمع مرغم ٢ مراعاة إتاحة المواد الخام اللازمة لتشغيل هذا المجمع، حيث جرى التنسيق مع الشركة القابضة للصناعات الكيماوية لتوفير المواد الخام بأسعار التكلفة وتدريب أصحاب المشروعات والعمالة، وإشراك أصحاب المشروعات في المعارض الخاصة بالشركة القابضة للكيماويات هذا فضلا عن إنشاء هناجر داخل المجمع بمساحات تتراوح ما بين ٤٨ إلى ٩٦ متر مربع لأعمال الشحن والتفريغ، لافتة إلى أن هذا المجمع يتمتع بموقع جغرافي ممتاز بالقرب من كل الطرق والمرافق، حيث يقع بطريق النهضة منطقة البتروكيماويات بالعامة التي تبعد حوالي ٣٧ كم عن مدينة الإسكندرية، كما أن المجمع مجهز بالتراخيص اللازمة لبدء النشاط الصناعي، وحوافز تشجيعية على رأسها تسهيل رخصة التشغيل وإتاحة كافة المباني الخدمية والإدارية ومنافذ البيع وأماكن الانتظار، وحوافز مرنة لسداد سعر الوحدة.

وقالت الوزيرة إن إنشاء هذا المجمع الجديد يأتي في إطار تنفيذ توجيهات القيادة السياسية بالتوسع في إنشاء المجمعات الصناعية المتخصصة والمجهزة بالتراخيص لتشجيع الشباب على تبني فكر العمل الحر، حيث تستهدف خطة الوزارة إنشاء ١٧ مجمع صناعي للصناعات الصغيرة والمتوسطة بتكلفة إجمالية تصل إلى ٨,٥ مليار جنيه، تم الانتهاء من إنشاء ٤ منها بمدن بدر والسادات ومرغم ١ وجنوب الرسوة ببورسعيد، وجاري حاليا الانتهاء من إنشاء ١٣ مجمع بـ ١٢ محافظة بإجمالي ٤٣١١ وحدة في عدد من القطاعات على رأسها المفروشات والملابس الجاهزة، والصناعات البلاستيكية، والغذائية، والهندسية والكيماوية البسيطة، ومواد البناء وتستههدف توفير ٨٥ ألف فرصة عمل جديدة، لافتة إلى أنه من المخطط الانتهاء من الأعمال الإنشائية لكافة المجمعات وبدء عملية الطرح والتخصيص للمستثمرين خلال الأشهر القليلة المقبلة. جاء ذلك خلال الزيارة التفقدية التي قامت بها الوزيرة صباح اليوم لمجمعي الصناعات الصغيرة بمنطقة مرغم بمدينة الإسكندرية، شارك في الجولة التفقدية المهندس/ إمام السعيد، رئيس الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية، والسيد/ محمد عبد الملك، رئيس القطاع المركزي للفروع الإقليمية بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والسيد/ حاتم العشري، مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسي.

وأوضحت جامع - خلال تفقدها الوحدات الإنتاجية بمجمع مرغم ١ والذي يضم ٢٣٨ وحدة - أن مشروع مجمع الصناعات البلاستيكية بمنطقة مرغم يعد نموذجا متميزا للحاضنات الصناعية المتكاملة لقطاع المشروعات الصغيرة المتخصصة، حيث يسهم في إعداد وتأهيل صغار المستثمرين ورجال الأعمال للريادة في مشروعات ذات القيمة المضافة العالية، والتي تسهم في الارتقاء بالمنتج المحلي.

## مصر ترأس اجنماعان اللجنة الاسنشارية العليا للتقييس بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية والنمدين



ترأست مصر مطلع الاسبوع الجاري اجتماعات اللجنة الاستشارية العليا للتقييس التابعة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والتي عقدت بالعاصمة المغربية الرباط بمشاركة ١٦ دولة عربية شملت الى جانب مصر كل من الاردن والامارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان والعراق وفلسطين وقطر والكويت ولبنان والمغرب واليمن

وقال المهندس أشرف عفيفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة - ممثل مصر في المنظمة - ان الاجتماعات تناولت عدد من الموضوعات المرتبطة باعتماد وتحديث مجموعة من المواصفات القياسية العربية الموحدة والبرنامج العربي «حلل» والمنصة العربية لطلبات وعروض المنتجات الصناعية، فضلا عن تنسيق الموقف العربي في المحافل الإقليمية والدولية. وأشار الى ان الاجتماع قد اختتم اعماله باصدار عدد من التوصيات شملت:

- اعتماد ٦١ مواصفة قياسية عربية وتبني (٩٧) مشروع مواصفة قياسية بلغتها الأصلية كمواصفات قياسية عربية موحدة في العديد من المجالات.
- اعتماد دليل إصدار اللوائح الفنية العربية لفئات المنتجات بهدف ضمان سلامة المنتجات والخدمات في المنطقة العربية.
- توحيد الجهود العربية في مجالات البنية الأساسية للجودة لمواجهة تداعيات جائحة فيروس (كورونا المستجد - كوفيد ١٩) من أجل تعزيز التبادل التجاري العربي البيئي وضمان صحة وسلامة المواطن العربي. مع التأكيد على ضرورة العمل على تنسيق الجهود العربية لمواجهة التأثيرات السلبية لهذه الجائحة على اقتصاديات الدول العربية.
- الرفع إلى المجلس التنفيذي لإصدار توصية إلى الجمعية العامة باعتماد الصيغة النهائية لـ «دليل إصدار اللوائح الفنية العربية لفئات المنتجات».
- اعتماد الدليل الإرشادي للجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة.
- دمج دليل العمل الفني لمركز المواصفات والمقاييس في مجال إعداد المواصفات مع دليل إعداد المواصفات العربية الموحدة للأغذية، وإعداد الصيغة النهائية وذلك من خلال مجموعة عمل إلكترونية تم تشكيلها من عدد من الدول الأعضاء.
- قيام المنظمة بإنشاء منتدى الكتروني تفاعلي لغرض استخدامه في التواصل لدراسة دمج دليل العمل الفني لمركز المواصفات والمقاييس في مجال إعداد المواصفات مع دليل إعداد المواصفات العربية الموحدة للأغذية.
- الإتفاق على شعار علامة حلال العربية، وسعي المنظمة إلى تسجيله لضمان حقوق الملكية الفكرية له، والطلب من المجلس التنفيذي رفعه إلى الجمعية العامة لاعتماده.
- قيام المنظمة بتنظيم ورشة عمل (عن بعد) لمناقشة الملاحظات الواردة على البرنامج العربي للحلال من الدول العربية يشارك فيها أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد منظومة عربية متكاملة لقطاع الحلال، ومن يرغب من المعنيين بملف الحلال في الدول العربية.
- تعديل مسمى «اللجنة الاستشارية العليا للتقييس» إلى «اللجنة العربية العليا للتقييس» مع طلب تفويضها من الجمعية العامة لإعتماد المواصفات العربية الموحدة بشكل نهائي وكذلك إعتماد اللوائح الفنية العربية بشكل نهائي.
- حث أجهزة التقييس العربية بالترويج للمنصة الإلكترونية لدى الشركات والمصانع الوطنية ذات العلاقة بالصناعات الغذائية والصحية والطبية، والتي لديها القدرة على تلبية احتياجات دولها والتصدير إلى الدول العربية الأخرى.

## ونبحث مع مسئولى شركة سيمنز نزويد الصناعة المصرية بالحلول والتقنيات المنطوية فى مجال التحول الرقمى وبناء الكوادر المدربة



التقت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بوفد شركة سيمنز مصر والذي ضم المهندس عماد غالى الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز إينرجي والسيد/ مصطفى الباجوري الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز اندستريال حيث استعرض اللقاء سبل الاستفادة من امكانيات الشركة في تطوير الصناعة الوطنية وتفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة المصرية والشركة في مجال الرقمنة الصناعية والتدريب وأكدت جامع حرص الوزارة على توفير تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة للصناعة الوطنية بهدف زيادة تنافسيتها بالسوقين المحلي والعالمي، مشيرة الى أهمية نشر ثقافة الرقمنة الصناعية في كافة القطاعات الصناعية المصرية وتأهيلها للدخول في الثورة الصناعية الرابعة باعتبارها أحد أهم التوجهات الصناعية العالمية حالياً.

وقالت الوزيرة أن اللقاء استعرض تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة المصرية وشركة سيمنز العالمية والهادفة لتزويد الصناعة المصرية بالحلول والتقنيات المتطورة في مجال التحول الرقمى وحول التشغيل الآلى، ورفع قدرات وبناء الكفاءات والكوادر المصرية فى القطاع الصناعى، مشيرة إلى أن الاتفاق يستهدف الاستفادة من خبرات الشركة في مجال تطوير المناطق الصناعية والتشغيل الآلى والتكنولوجيا الرقمية فى المصانع، والتعليم والتدريب إلى جانب توفير الطاقة وحلول السلامة وحماية البيئة وأضاف وزير التجارة والصناعة أنه يجرى حالياً العمل على تنفيذ عدد من مشروعات التعاون بين الحكومة المصرية وشركة سيمنز العالمية وذلك فى إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين تتضمن انشاء منصة تسويقية رقمية للصناعة المصرية تستهدف الترويج للمنتجات الصناعية المصرية بمختلف الأسواق العالمية الى جانب انشاء مركز تدريب متقدم متخصص فى تقديم برامج تدريبية حول تكنولوجية الثورة الصناعية الرابعة وذلك بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة.

ومن جانبه أكد المهندس عماد غالى، الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز إينرجي حرص الشركة على نقل خبراتها العالمية فى مجالات التصنيع والتحول الرقمى والتشغيل الآلى للصناعة المصرية بهدف زيادة حجم الإنتاج الصناعى، وزيادة القدرة التنافسية للصناعات التحويلية، فضلا عن توسيع قاعدة التعليم والتدريب وتنمية المهارات المقدمة للقوى العاملة فى قطاع الصناعة المصرية.

## وزيرة التجارة والصناعة نبحث مع مسئولي شركة سامسونج مصر خطط الشركة لزيادة استثماراتها خلال المرحلة المقبلة



عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاء موسعا مع وفد شركة سامسونج العالمية تضمن السيد/شونكي كوان رئيس مجلس ادارة شركة سامسونج مصر والسيد/ جهوان لي رئيس الشركة للمبيعات وعدد من مسئولى الشركة حيث استعرض اللقاء مشروعات الشركة الحالية فى مصر وعدد من المشروعات المستقبلية التي تعتزم الشركة تنفيذها بالسوق المصري خلال المرحلة المقبلة.

وقالت الوزيرة ان الحكومة تقدر استثمارات شركة سامسونج العالمية الكبيرة فى السوق المصري والتي توفر الالاف من فرص العمل بحافظات الصعيد، مشيرة الى أن مشروع الشركة فى مصر ساهم فى زيادة صادرات الالكترونيات المصرية للأسواق العالمية حيث تصدر الشركة ما يزيد عن ٨٥٪ من إنتاجها لأسواق منطقة الشرق الأوسط وأسواق الدول العربية وأسواق الدول الأوروبية وعدد من أسواق دول القارة الإفريقية.

وأشارت جامع إلى دعم الوزارة لخطط الشركة التوسعية بالسوق المصري والتي تتضمن انشاء مصانع جديدة لإنتاج شاشات الحاسب الآلى بجانب مصنع إنتاج التليفزيونات وباستثمارات تبلغ ٨٤ مليون دولار على ٥ سنوات، لافتة الى أنه سيتم خلال المرحلة المقبلة التنسيق بين الوزارة ممثلة فى هيئة التنمية الصناعية وشركة سامسونج لاستكمال اجراءات انشاء التوسعات الجديدة. وحول رغبة الشركة فى تطوير سلاسل الامداد لتصنيع مستلزمات

الإنتاج الخاصة بشركة سامسونج اكدت جامع دعم الوزارة لهذا التوجه بهدف الاستفادة من الخبرات الكبيرة لدى الشركة فى توطین صناعة الالكترونيات وكذا لتحقيق رؤية وخطة الوزارة فى احلال الواردات بمنتجات محلية الصنع وهو الامر الذي يزيد من القيمة المضافة للمنتجات المصرية فى السوقين المحلي والخارجي ومن جانبه أكد السيد/ شونكي كوان رئيس مجلس إدارة مصنع سامسونج للإلكترونيات فى مصر دعم الشركة للدولة المصرية من خلال استمرار منظومة العمل والإنتاج بمشروعاتها فى مصر الى جانب تنفيذ توسعات استثمارية جديدة تسهم فى مساندة الاقتصاد المصري فى ظل جائحة كورونا العالمية وتوفير المزيد من فرص العمل وزيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية، مشيراً إلى أن مصر تحظى بأهمية كبيرة من جانب الشركة خاصة وأنها تمثل إحدى الدول المحورية بالمنطقة وبوابة رئيسية لنفاذ منتجات الشركة للأسواق الإقليمية والدولية.

واضاف ان الشركة حريصة على نقل التكنولوجيات والخبرات والمعرفة الكورية للاقتصاد المصري من خلال توطین عدد من الصناعات الجديدة وتوفير برامج تدريبية للكوادر المصرية بكوريا فى مختلف المجالات الصناعية والتجارية، مشيراً فى هذا الإطار الى سعي الشركة للاستفادة من كافة اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين مصر وعدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية فى زيادة صادراتها للأسواق الخارجية.

## هيئة الرقابة على الصادرات والواردات نسنأف برامجها التدريبية إلكترونياً... وبدء التسجيل لبرامج منح شهادات مزاولة الإستيراد والتصدير



إستخدام تقنية الفيديو كونفرانس، حيث ستقوم الإدارة العامة لمركز التدريب بالهيئة بالتواصل مع السادة المتدربين المسجلين لديها في تلك الدورات للتنسيق معهم في كيفية وآلية التنفيذ. جدير بالذكر ان التقدم للبرامج التدريبية من خلال التسجيل وتقديم الطلبات وإستيفاء الشروط والمستندات المطلوبة وإرفاقها إلكترونياً من خلال الروابط التالية:

- رابط التسجيل للدورات التدريبية لبرنامج منح شهادة مزاولة الإستيراد:

<http://www.goeic.gov.jo/ar/training/default/view/id/90#cont-page-details>

- رابط التسجيل للدورات التدريبية لبرنامج منح شهادة مزاولة التصدير:

<http://www.goeic.gov.jo/ar/training/default/view/id/109#cont-page-details>

بناءً على توجيهات السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، قررت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات البدء في تسجيل كافة الدورات التدريبية لمركز تدريب الهيئة وكذلك لبرنامج منح شهادات مزاولة الإستيراد والتصدير لرجال الأعمال وتلقى الطلبات لها إلكترونياً من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة على شبكة الإنترنت.

وقال المهندس/ اسماعيل جابر، رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن هذا التوجه يأتي في إطار حرص الهيئة على الالتزام بالإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد وتنفيذاً للتوجهات الإستراتيجية للدولة في التحول الرقمي في مجال التدريب من خلال تفعيل منظومة التدريب عن بعد، فضلا عن الإستفادة من البنية التحتية المتطورة والكفاءة الرقمية التي تتميز بها الهيئة.

وأوضح جابر أنه تقرر أيضاً استكمال تنفيذ الدورات التدريبية المتوقفة، المسجلة والمسدد رسومها مسبقاً، وذلك من خلال

## ٢٧,٥٪ زيادة في الصادرات السلعية المصرية للأسواق الأردنية... و٩٣,٥ مليون دولار فائض في الميزان التجاري لصالح مصر



### د. أحمد مغاوري: دور رئيسي للمكانب التجارية بالخارج في الترويج للصادرات المصرية ونحديدهم الفرص التصديرية

كشفت أحدث تقرير تلقته السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والصادر عن جهاز التمثيل التجاري حول تطور العلاقات التجارية بين مصر والأردن خلال الربع الأول من العام الجاري أن الصادرات السلعية المصرية للمملكة الأردنية حققت نسبة زيادة بلغت ٢٧,٥٪ حيث بلغت ١٢٠,٩ مليون دولار مقارنة بنحو ٩٤,٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩.

وقال الدكتور أحمد مغاوري رئيس جهاز التمثيل التجاري أن الزيادة الكبيرة في الصادرات المصرية لأسواق المملكة الأردنية ترجع إلى الجهود الكبيرة التي يبذلها المكتب التجاري المصري بالعاصمة عمان في الترويج للصادرات المصرية بالأسواق الأردنية وتوفير المعلومات للمصدرين المصريين حول أهم الفرص التصديرية المتاحة بالسوق الأردني، مشيراً إلى أن عدد كبير من السلع والمنتجات المصرية يتمتع بقبول ورواج كبير بالسوق الأردني خاصة الحاصلات الزراعية ومنتجات الألبان.



وأضاف مغاوري أن الميزان التجاري السلعي مع الأردن حقق خلال الربع الأول من العام الجاري فائضاً لصالح مصر بلغ ٩٣,٥ مليون دولار مقابل نحو ٦٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٥٠,٨٪. وأوضح رئيس التمثيل التجاري أن

## وزيرة التجارة والصناعة نشارك بفعاليات الملتقى السنوي للإستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أهمية التوصل لنظام اقتصادي عالمي مرن يسمح للدول بتحقيق التوازن بين الاستفادة من العولمة الاقتصادية والاكفاء الذاتي من الإنتاج المحلي وذلك عقب انتهاء تفشي فيروس كورونا المستجد، مشيرة إلى أن أزمة فيروس كورونا ساهمت في استحداث توجهات جديدة للتضامن والتعاون العالمي بين الدول والأفراد لمواجهة الخطر المشترك، كما فتح نافذة أمل لتأسيس بنية تحتية جديدة قادرة على التعامل الفعال مع كوارث مماثلة واتخاذ تدابير جديدة فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية.

جاء ذلك في إطار مشاركة الوزيرة - عبر خاصية الفيديو كونفرانس- في فعاليات الملتقى السنوي للاستثمار والمنعقد بدولة الامارات العربية المتحدة بمشاركة السيدة/ سورايا هاكوزياريمي وزيرة التجارة والصناعة الرواندية والسيد/ الأن وولف نائب مدير عام منظمة التجارة العالمية.

وقالت الوزيرة إن أزمة فيروس كورونا المستجد غير مسبوقه يشترك العالم أجمع في الخطوط العريضة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لها، مشيرة الى ان هذه الازمة أدت إلى حدوث اضطرابات في التجارة الدولية وسلاسل التوريد العالمية الأمر الذي أدى إلى تأثر الصناعات التحويلية في مصر.

وأضافت أن هذه الأزمة تمثل فرصة كبيرة للمصنعين المصريين للاعتماد على الصناعات الوطنية وإحلالها محل الواردات، مشيرة الى ان الوزارة تقوم حالياً بالتنسيق مع مجتمع الصناعة لتشجيعهم على تصنيع المدخلات ومستلزمات الإنتاج محلياً لتلبية احتياجات الصناعة الوطنية من خلال تشبيك سلاسل التصنيع الوطنية وتعميق التصنيع المحلي وتحقيق التكامل بين الحكومة والقطاع الخاص.

وأوضحت جامع أن هذا الأمر انعكس في تحقيق انخفاض كبير بنسبة ٢٤٪ في حجم الواردات السلعية غير البترولية لمصر خلال الـ ٤ أشهر الأولى من العام الجاري حيث بلغت ١٨ مليار و ٧٩٧ مليون دولار مقابل ٢٤ مليار و ٥٨٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، فضلاً عن تراجع العجز في الميزان التجاري لمصر بقيمة ٥ مليار و ٥٧٠ مليون دولار وبنسبة تراجع ٣٥٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، الأمر الذي يؤكد نجاح خطة الوزارة في زيادة الاعتماد على المنتج الوطني وإحلال الواردات بمنتجات محلية الصنع.

وأشارت الوزيرة الى حرص الحكومة على استمرار عجلة الإنتاج والحد من تأثير مستويات العرض والطلب الداخلي والحفاظ على وتيرة عمل الصناعة المصرية وفي الوقت ذاته حماية العمالة من الإصابة بالفيروس حيث لم تتخذ إجراءات عنيفة لمواجهة الأزمة بالمقارنة بالعديد من الدول حيث تم فرض حظر تجوال جزئي وتم استثناء الأنشطة الصناعية وشددت الوزيرة على أهمية التجارة الإلكترونية لزيادة العلاقات التجارية بين بلدان العالم وخاصة في ظل الأجواء الحالية التي تقلص فيها التعامل المباشر بين البائع والمشتري نظراً لأزمة فيروس كورونا كما أنها تعد مجالاً خصباً لنشاط رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر،

## ونشارك في جلسة نقاشية للجمعية المصرية البريطانية للأعمال بشأن دور الحكومة في دعم القطاع الخاص



أكدت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة حرص القيادة السياسية المصرية على دعم الصناعة المحلية حيث وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتوسع في إنشاء المصانع المجهزة بالتراخيص كاملة المرافق وضرورة وجود شركة لإدارة المجمعات للإشراف على عملها لتوفير الخدمات المطلوبة لكل مجمع، مشيرة إلى أن وتيرة الإنجاز في المجمعات الصناعية الجديدة بإجمالي ١٣ مجمع صناعي تسير على أكمل وجه حيث سيتم تسليم هذه المجمعات نهاية الشهر الجاري.

وقالت الوزيرة انه تم الاتفاق مع وزير المالية على استمرار سداد مستحقات المصدرين حتى مع بدء العام المالي الجديد وذلك تنفيذاً للتكليفات الرئاسية بمساندة القطاعات الاقتصادية

والتصديرية، لتعظيم القدرات الإنتاجية خاصة في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد وبما يسهم في توفير السيولة النقدية لهذه الشركات المصدرة حتى تتمكن من ضخها في الإنتاج، والاحتفاظ بالعمالة مع الالتزام الكامل بكل الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزيرة عبر تقنية الفيديو كونفرانس في ندوة بعنوان «دور الحكومة في دعم القطاع الخاص» لبحث أهم القرارات الحكومية والإجراءات المتبعة لمواجهة فيروس كورونا المستجد وكيفية إدارة الأزمة والتي نظمتها الجمعية المصرية البريطانية للأعمال، شارك في الندوة المهندس/ خالد نصير، رئيس الجمعية المصرية البريطانية للأعمال، إلى جانب عدد من أعضاء الجمعية، وأدار النقاش الدكتور/ أحمد فكري عبد الوهاب، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية.

وأوضحت الوزيرة أن الوزارة تستهدف خلق بيئة أعمال مواتية وجاذبة للاستثمارات وتشجع رجال الصناعة على استمرار انتاجهم من خلال تيسير إجراءات استخراج التراخيص الصناعية ورقمنة الإجراءات وتوفير حوافز للمستثمرين الجادين، مشيرة إلى أنه تم مد قرار العمل بكافة المستخرجات الرسمية الصادرة من الهيئة العامة للتنمية الصناعية والذي كان من المقرر أن ينتهي مع نهاية شهر مايو الماضي ليمتد حتى عودة عمل الهيئة بكامل طاقتها البشرية.

وأضافت أن هذه الأزمة الراهنة تعرض لها العالم كله وهي أزمة غير مسبوقه ولم تكن هناك أزمات سابقة مشابهة للقياس عليها حيث أثرت هذه الأزمة بشكل كبير على مختلف القطاعات الصناعية والإنتاجية على مستوى العالم فضلاً عن مصر، مشيرة إلى أن مصر لم تتخذ إجراءات عنيفة لمواجهة الأزمة بالمقارنة بالعديد من الدول وكانت الحكومة تضع نصب عينها استمرار عجلة الإنتاج والحفاظ على وتيرة عمل الصناعة المصرية وفي الوقت ذاته حماية العمالة من الإصابة بالفيروس.

وقالت الوزيرة إن الوزارة أصدرت بعد ذلك قراراً بالزام الشركات المصرية المنتجة والمستوردة للمستلزمات الطبية بتوريد منتجاتها ومخزونها إلى الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي

لمدة ٣ أشهر وذلك بهدف توفير احتياجات القطاع الطبي المصري من هذه المستلزمات، لافتة في هذا الإطار الى انه على الرغم من صدور قرارات بمنع تصدير عدد من المنتجات مثل البقوليات والمستلزمات الطبية الا ان الوزارة لم تتوانى عن مساعدة الشركات المصدرة في الوفاء بالتزاماتها وتعاقباتها التصديرية حيث تم السماح بتصدير مستلزمات طبية ومنتجات غذائية لعدد من الدول العربية بالإضافة الى إيطاليا وإنجلترا، مؤكدة حرص الوزارة على استمرار العملية التصديرية والحفاظ على اسواق التصدير

وأوضحت جامع أن الحكومة اتخذت بعض القرارات التي خدمت بشكل كبير قطاع الصناعة والتصدير والتي تضمنت توحيد وخفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة إلى ٤,٥ دولار/ مليون وحدة حرارية، وتوفير ملياري جنيه للمصدرين خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٠ لسداد جزء من مستحقات برنامج رد اعباء الصادرات، وقرار بتخفيض أسعار بيع الطاقة الكهربائية الموردة للأنشطة الصناعية على الجهود الفائقة والعالية والمتوسطة بواقع عشرة قروش لكل كيلو وات ساعة، وتأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع لمدة ٣ أشهر.

وفيما يتعلق ببرنامج رد اعباء الصادرات اوضحت السيدة/ نيفين جامع ان هناك اهتمام كبير من القيادة السياسية والحكومة بسرعة سداد مستحقات الشركات المصدرة وبصفة خاصة في ظل انتشار فيروس كورونا وتداعياته السلبية على الاسواق العالمية، حيث تم منذ مطلع شهر يناير وحتى نهاية شهر مايو من العام الجاري صرف ٣ مليار و ١٦٨ مليون جنيه من صندوق تنمية الصادرات.

وحول موقف المفاوضات التجارية بين مصر وبريطانيا في ظل خروجها من الاتحاد الاوروبي (البريكست) اوضحت وزيرة التجارة والصناعة ان العلاقات المصرية البريطانية علاقات متميزة وراسخة وهو الامر الذي ساهم في توافق الروى بين الجانبين على اهمية استمرار العلاقات التجارية بل وتنميتها بما يحقق مصلحة البلدين، مشيرة الى انه يجري حالياً وضع التصور النهائي لاتفاق التجارة الحرة بين الجانبين تمهيداً لتوقيعه خلال الفترة القريبة المقبلة

## و نبحث مع وزير تجارة الانحاء الأوراسى إستئناف مفاوضات التجارة الحرّة بين مصر ودول الانحاء



أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن المرحلة المقبلة ستشهد إستئناف المفاوضات الخاصة باتفاق التجارة الحرّة بين مصر ودول الاتحاد الأوراسى على مستوى الخبراء عبر وسائل التواصل الإلكترونيّة وذلك تمهيدا لعقد جولة المفاوضات المقبلة على المستوى الوزارى خلال الربع الأخير من العام الجارى.

جاء ذلك خلال المحادثة الهاتفية التي أجرتها الوزيرة مع السيد/ اندرى سلبينيف وزير التجارة بالاتحاد الأوراسى والتي تناولت دفع المفاوضات الخاصة باتفاق التجارة الحرّة بين مصر ودول الاتحاد الأوراسى والذي يضم روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقيرغيزستان وذلك للتوصل لإتفاق نهائى فى أقرب وقت ممكن.

وأشارت الوزيرة إلى دعم القيادة السياسية لهذا الإتفاق الهام وحرصها على التوصل لاتفاق نهائى بين كافة الأطراف فى أسرع وقت ممكن والذي من شأنه مضاعفة معدلات التجارة البينية والإستثمارات المشتركة بين مصر ودول الاتحاد، لافتة إلى إهتمام الحكومة بمشروعات التعاون الحالية والمستقبلية بين مصر ودول الاتحاد الأوراسى خاصة مشروع المنطقة الصناعية الروسية فى مصر وإتفاق التجارة الحرّة والتعاون فى مجال نقل الخبرات الصناعية المتطورة بدول الاتحاد الأوراسى للصناعة الوطنية.

وأضافت الوزيرة أنه يجرى حاليا مراجعة كافة البنود التي تم التوافق عليها خلال جولات التفاوض السابقة وذلك تمهيدا لإستئناف المفاوضات بين اللجان الفنية من الجانبين عبرخاصية الفيديو كونفرانس خلال الفترة القريبة المقبلة، مشيرة الى أن هناك تقدم ملموس بعدد كبير من مسارات الإتفاق تشمل موضوعات التعاون الجمركى وتسهيل التجارة البينية والمعالجات التجارية وقواعد المنشأ وحقوق الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونيّة والمنافسة ومنع الاحتكار بالإضافة إلى التعاون الإستثمارى إلى جانب الموضوعات ذات الأهتمام المشترك والخاص بمنظمة التجارة العالمية.

وأوضحت جامع أن هذا الإتفاق يدعم منظومة التجارة البينية الإقليمية خاصة وأن مصر تمثل مصر سوقا كبيرا للدول أعضاء الاتحاد ومحورا رئيسيا لصادراتها لمختلف الأسواق الأفريقية والعربية والتكتلات الاقتصادية الأخرى التي ترتبط مصر معها باتفاقات تجارة حرّة، مشيرة الى أن دول الاتحاد الأوراسى تمثل أيضا نافذة متميزة لصادرات المصرية بمنطقة وسط آسيا.

ومن جانبه أكد السيد/ اندرى سلبينيف وزير تجارة الاتحاد الأوراسى حرص الاتحاد على إتمام إتفاق التجارة الحرّة مع مصر باعتبارها إحدى الدول المحورية بمنطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا، مشيرا إلى أن جولات التفاوض السابقة والتي عقدت على مدى العامين الماضيين قد شهدت توافقا فى العديد من الموضوعات وهو الأمر الذي يسهم فى التوصل إلى إتفاق يخدم إقتصاديات دول الاتحاد والاقتصاد المصرى على حد سواء.

## عبر خاصية الفيديو كونفرانس وزيرة التجارة والصناعة نبحث مع نظيرها البيلاروسى مستقبل التعاون الإقتصادى المشترك بين البلدين



عقدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة جلسة مباحثات موسعة مع السيد/ فلاديمير كولتوفيتش وزير التجارة ومكافحة الاحتكار البيلاروسى - عبر خاصية الفيديو كونفرانس - تناولت سبل تنمية علاقات التعاون الإقتصادى المشترك بين البلدين خلال المرحلة المقبلة بما يسهم فى زيادة معدلات التبادل التجارى بين البلدين .

حضر اللقاء السيد/ طارق شلبى مساعد الوزير لشئون التجارة الخارجية والإتفاقات والعلاقات الدولية والدكتور/ أحمد مغاوى رئيس جهاز التمثيل التجارى والوزير مفوض تجارى / محمد السيد مدير إدارة أوروبا بجهاز التمثيل التجارى كما شارك فى الاجتماع عبر خاصية الفيديو كونفرانس السيد/ سيرجى تيرنتيف سفير بيلاروسيا بالقاهرة.

وقالت الوزيرة إن اللقاء تناول سبل تعزيز التعاون بين الجانبين فى المجال الصناعى خاصة فيما يتعلق بالتصنيع المشترك والتصدير للأسواق الإفريقية والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات البيلاروسية الكبيرة فى المجال الصناعى، مشيرة فى هذا الإطار إلى أهمية الإستفادة من العلاقات المتميزة التي تربط قيادة البلدين والزيارات الرئاسية المتبادلة وكان آخرها زيارة الرئيس البيلاروسى لمصر خلال شهر فبراير الماضى حيث تعكس هذه الزيارات مستوى العلاقات الإستراتيجية التي تربط القاهرة ومينسك وتسهم فى دفع العلاقات الصناعية والتجارية والإستثمارية المشتركة وتسرع من وتيرة تنفيذ خارطة الطريق الموقعة بين البلدين لتعزيز التعاون الإقتصادى.

ولفتت جامع إلى أنه تم التباحث مع الجانب البيلاروسى بشأن سبل زيادة الصادرات المصرية للأسواق البيلاروسية خاصة فيما يتعلق بصادرات الحاصلات الزراعيّة والمنتجات الدوائية والمنسوجات والملابس الجاهزة، مشيرة إلى أهمية تحقيق المزيد من التواصل بين الشركات المصرية والبيلاروسية لزيادة حركة التبادل التجارى بين البلدين.

وأشارت الوزيرة أن اللقاء تناول أيضا الإعداد لعقد فعاليات الدورة السابعة للجنة المصرية البيلاروسية المشتركة حيث تم الإتفاق المبدئى على عقدها نهاية العام الجارى فى حال إلغاء الحظر العالمى المفروض بسبب إنتشار فيروس كورونا المستجد، لافتة إلى أنه سيتم تشكيل مجموعات عمل من الجانبين المصرى والبيلاروسى للتفاوض عبر الوسائل الإلكترونيّة حول الموضوعات التي سيتم طرحها على إجتماعات اللجنة المشتركة المقبلة.

ونوهت جامع إلى أن حجم التبادل التجارى بين مصر وبيلاروسيا بلغ العام الماضى ١٤٢.٤ مليون دولار مقارنة بنحو ١٠٨.٢ مليون دولار عام ٢٠١٨ محققا نسبة زيادة بلغت ٣١.٦٪.

ومن جانبه أكد السيد/ فلاديمير كولتوفيتش وزير التجارة ومكافحة الاحتكار البيلاروسى حرص بلاده على تعزيز أطر التعاون المشترك مع مصر فى مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة وذلك باعتبارها أحد الدول المحورية بمنطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا، حرص وزارة التجارة البيلاروسية على تحقيق مزيد من التنسيق والتواصل مع وزارة التجارة والصناعة المصرية للعمل سويا على تذليل أى تحديات قد تعوق انسياب حركة التجارة بين البلدين.

## بمشاركة رؤساء عدد من البنوك ومؤسسات التمويل

### وزيرا الصناعة والزراعة يبحثان آليات وضع برنامج لتمويل مشروع النحول الى نظم الري الحديث



الري الحديث واتاحتها بأسعار مناسبة، لافتة في هذا الإطار الى ان البرنامج سيتضمن ائحة تمويل بفائدة ميسرة للتشجيع على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الري.

ومن جانبه اوضح السيد/ السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الاراضي ان الوزارة تسعى بالتنسيق والتعاون مع كافة اجهزة الدولة لتنفيذ استراتيجية شاملة لتحقيق التنمية الزراعية المستهدفة وزيادة الرقعة الزراعية من خلال التوسع الرأسي والافقي وهو الامر الذي يتطلب توفير الكميات اللازمة من المياه لري هذه الاراضي، لافتا الى ان استخدام نظم الري الحديثة أصبح امرا حتمياً خاصة في ظل توجهات الدولة نحو ترشيد استخدام المياه.

ومن جانبهم عبر رؤساء البنوك والمؤسسات التمويلية عن استعدادهم للمشاركة في تمويل هذا البرنامج التنموي بهدف مساعدة المزارعين في استخدام نظم الري الحديث خاصة وان عدد من البنوك قد سبق لها تنفيذ مشروعات مشابهة بالتعاون مع وزارة الري.

هذا وقد انتهى الاجتماع الى الاتفاق على تشكيل لجنة مصغرة من ممثلي وزارات الصناعة والزراعة والري والبنوك للتوصل الى تصور شامل للبرنامج المطلوب وآليات تنفيذه، تمهيداً ل عرضه على مجلس الوزراء لاقراءه وبدء التنفيذ.

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والسيد/ السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الاراضي اجتماعاً موسعاً بمقر وزارة التجارة والصناعة بحضور ممثلي وزارة الري بشأن بحث آليات لوضع برنامج لتمويل مشروع التحول الى نظم الري الحديث بديلاً عن نظم الري التقليدية، وقد شارك في الاجتماع بالحضور وعبر تقنية الفيديو كونفرانس عدد من رؤساء البنوك والمؤسسات التمويلية ومنهم السيد/ جمال نجم نائب محافظ البنك المركزي والسيد/ هشام عكاشة رئيس البنك الاهلي والسيد/ محمد الاتريبي رئيس بنك مصر والسيد/ علاء فاروق رئيس البنك الزراعي المصري والسيد/ طارق فايد رئيس بنك القاهرة بالإضافة الى ممثلين عن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

واوضحت جامع ان هذا الاجتماع يأتي في إطار توجهات القيادة السياسية والحكومة بأهمية استخدام أحدث النظم في ري الاراضي الزراعية بما يسهم في تعظيم الاستفادة من كميات المياه وعدم اهدارها الامر الذي يسهم أيضاً في مساعدة الفلاح على استخدام التكنولوجيات الحديثة ومن ثم زيادة معدلات انتاجية المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية

واشارت الوزيرة الى ان الوزارة ستتولى بالتنسيق مع القطاع الصناعي العمل على تصنيع المعدات والمستلزمات اللازمة لشبكات

## خلال ورشة العمل الختامية لمشروع «النمو الأخضر»

### توقيع برونوكول تعاون بين وزارتي الصناعة والتعليم

### المالي لإنشاء مشروع تطبيقي لتدوير المخلفات

### الصناعية



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الحكومة على تحقيق انطلاقة قوية جديدة للصناعة الوطنية في كافة القطاعات الانتاجية تضع مصر في مكانها المناسب على الخريطة الصناعية العالمية وتسهم في زيادة تنافسية المنتجات المصرية بالسوق المحلي والأسواق الخارجية وذلك من خلال ربط منظومة البحث العلمي بمشروعات ريادة الأعمال وسوق العمل، مشيرة في هذا الإطار الى انه جاري حالياً وضع اللائحة التنفيذية لقانون المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وذلك بمشاركة كافة الجهات والوزارات المعنية ومن بينها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهدف التوصل الى لائحة تحقق مستهدفات الحكومة لتنمية هذا القطاع الحيوي.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي ألقته خلال فعاليات الورشة الختامية لمشروع «النمو الأخضر: إدارة المخلفات الصناعية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في مصر» والتي شارك فيها عبر خاصة الفيديو كونفرانس الدكتور/ خالد عبد الغفار وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وبحضور السيدة/ مالمين بلومبيرج الممثل الإقليمي لبنك التنمية الإفريقي بالقاهرة، حيث شهد الوزيران توقيع بروتوكول تعاون بين مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف التابع لمجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار وجامعة الدلتا للتكنولوجيا بمدينة قويسنا الصناعية لإنشاء مشروع تطبيقي لتدوير المخلفات بهدف تحقيق التكامل بين شركاء الصناعة، حيث يأتي هذا البروتوكول كأحد أهم مخرجات مشروع إدارة المخلفات الصناعية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في مصر.

وقالت الوزيرة ان هذا المشروع والذي قام بتنفيذه مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف التابع لمجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار بوزارة التجارة والصناعة قد ساهم في دعم الصناعة الوطنية من خلال تحقيق الاستفادة من المخلفات الصناعية الى جانب الحفاظ على البيئة.

واشارت جامع الى أن أهم مخرجات المشروع تضمنت إنشاء منصة إلكترونية لتبادل المخلفات الصناعية والتي سجلت أكثر من ١٦٠ شركة كتحجبة قبل انطلاقتها الرسمية اليوم وأسفرت عن تبادل فعلي للمخلفات بين الشركات، الى جانب تنفيذ برامج توعوية لبناء قدرات الشركات الصناعية ورجال الأعمال والمستثمرين عن طريق تنظيم عدد من ورش العمل للتكامل الصناعي لـ ١١٧ شركة قامت بايجاد ٨٠٠ فرصة ممكنة لتبادل المخلفات في مدن برج العرب والسويس والسادات والعاشر من رمضان، مشيرة الى أن المشروع ساهم أيضاً في بناء القدرات الفنية والتدريب لرواد الأعمال لـ ٩٠ شاب على الأنشطة المتكاملة للمخلفات الصناعية وتقديم المساندة والدعم لصغار رواد الأعمال عن طريق تقديم برامج تدريبية فنية متخصصة لـ ٥ منهم وتوفير فرص استثمارية لهم بالإضافة الى إنشاء مركز متخصص لتنمية الأعمال وتجهيزه بالمعدات اللازمة والخاصة بالمخلفات الصناعية بمقر مجلس الصناعة بمدينة العاشر من رمضان وذلك لاحتضان أفكار الشباب وإعداد النماذج الصناعية لرفع القيمة المضافة للمخلفات الصناعية.

ومن جانبه أوضح الدكتور/ خالد عبد الغفار وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن ربط منظومة البحث العلمي بالصناعة أصبح ضرورة حتمية في ظل التطورات التي تشهدها السياحة العالمية فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي الهائل والذي أصبح معياراً رئيسياً لتطور القطاعات الصناعية وبصفة خاصة في ظل توجهات الثورة الصناعية الرابعة، مشيراً الى أن هذا الحدث يمثل نتاج تعاون مثمر بين المؤسسات الجامعية والبحثية ووزارة التجارة والصناعة.

وقال ان الوزارة تستهدف خلال المرحلة المقبلة التوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية المتخصصة حيث يوجد حالياً ٣ جامعات في قويسنا وبني سويف والقاهرة الجديدة، مؤكدا سعي الوزارة لتأهيل طلاب الجامعات التكنولوجية وفق متطلبات واحتياجات سوق العمل. وأشاد الوزير في هذا الإطار بالجهود الكبيرة لوزيرة التجارة والصناعة بالاهتمام بتأهيل رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لبدء مشروعاتهم الجديدة وفق أسس علمية سليمة تضمن لهم نجاح مشروعاتهم، فضلاً عن الدور البارز لبنك التنمية الإفريقي كشريك رئيسي في تنفيذ العديد من المبادرات البناءة وبدورها أوضحت السيدة/ مالمين بلومبيرج الممثل للبنك الإفريقي في مصر ان هذا المشروع يعد من المشروعات المتميزة لدى البنك الإفريقي في مصر، فعلى الرغم من التمويل المحدود حقق المشروع إنجازات عديدة في مجال السياسات الخاصة بإدارة المخلفات وقام بإنشاء منصة متخصصة لتبادل المخلفات الصناعية وإيجاد فرص عمل للشباب في مجال المخلفات الصناعية، مشيرة الى انه نظراً لأهمية هذا المشروع فان البنك سيبني على النتائج التي تحققت من خلال مشروع جاري تمويله لريادة الأعمال في مجالات عديدة من ضمنها المخلفات الصناعية.

وأشارت الى أن هذا المشروع المدعوم من البنك بمنحة قدرها ٢ مليون دولار والذي استمر العمل فيه ٦ أعوام شهد تعاوناً مثمراً بين البنك والحكومة المصرية، مشيرة الى ان بنك التنمية الإفريقي يتبنى عدداً من الأهداف هي دعم القارة الأفريقية وتنميتها من خلال ٤ محاور تتضمن التصنيع والتكامل وتوفير الطعام، وتحسين الظروف المعيشية للشعوب الإفريقية.

وقالت المهندسة حنان الحضري مقرر مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار ان البروتوكول- والذي يسري لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد- يستهدف تشجيع ودعم ريادة الأعمال في مجال الطاقة النظيفة وصناعة التدوير وخلق فرص عمل في مجال إعادة تدوير المخلفات الصناعية بالإضافة الى إتاحة الفرص لرواد الأعمال، مشيرة الى ان المشروع التطبيقي يتضمن توفير مجموعة أجهزة معملية ونصف صناعية لمساعدة رواد الأعمال على تنفيذ وتجربة أفكارهم في مجال تدوير المخلفات بالإضافة الى توفير خدمات لرواد الأعمال في مجالات الدعم الفني والاستشارات لمساعدتهم على تحويل أفكارهم لمشروعات في مجال تدوير المخلفات وخلق فرص عمل حقيقية من الأفكار الجديدة.

## وزيرة التجارة والصناعة نبذت مع محافظ البحيرة ومستثمري المنطقة الصناعية بكفر الدوار التوسع فى نصيب الكمامات الطبية والقماش



عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة اجتماعاً موسعاً مع اللواء هشام آمنة محافظ البحيرة وعدد من مستثمري الصناعات النسيجية بالمنطقة الصناعية بكفر الدوار حيث تناول الاجتماع بحث سبل تحقيق التنمية الصناعية المستهدفة للمناطق الصناعية بمحافظة البحيرة وكذا الإمكانيات التصنيعية المتوافرة بمصانع الغزل والنسيج بالمنطقة الصناعية بكفر الدوار لإنتاج الكمامات المصنوعة من القماش، خاصة فى ظل بدء الحكومة تنفيذ خطة التعايش مع فيروس كورونا المستجد، حضر اللقاء السيد/ حاتم العشري مستشار الوزارة للإتصال المؤسسي.

وقالت الوزيرة أن الوزارة حريصة على تقديم الدعم والمساندة للصناع بهدف الحفاظ على استمرار دوران عملية الإنتاج لتلبية إحتياجات السوق المحلى ومواجهة الطلب المتزايد على المنتجات المصرية من كافة الأسواق الخارجية خاصة خلال المرحلة الحالية والتي شهدت إغلاق عدد كبير من المصانع بدول المنطقة بسبب تداعيات إنتشار فيروس كورونا.

وفيما يتعلق بإنتاج الكمامات المصنوعة من القماش أوضحت جامع أن الوزارة تلقت خلال المرحلة الماضية طلبات من عدد كبير من المصانع النسيجية والملابس الجاهزة لإنتاج هذه النوعية من الكمامات، كما تم وضع الإشتراطات الفنية المتعلقة بالمكونات والخامات الواجب توافرها لعملية الإنتاج وذلك بالتنسيق والتعاون مع وزارة الصحة، مشيرة فى هذا الإطار إلى أن الوزارة لا تتوانى فى تقديم المساندة اللازمة لكافة المصانع لتذليل العقبات وحل أى مشكلات قد تعوق عملية الإنتاج والتصدير.

ومن جانبه أوضح اللواء/ هشام آمنة محافظ البحيرة أن المحافظة حريصة على تقديم كافة التسهيلات أمام المستثمرين بهدف تنفيذ المشروعات التنموية وتوفير المزيد من فرص العمل لأبناء البحيرة، مشيداً بالدور الكبير الذي تقوم به وزيرة التجارة والصناعة ليس فقط لدعم التنمية الصناعية بالمحافظة ولكن من خلال تقديم مبادرات عديدة للحفاظ على أبناء المحافظة من الهجرة غير الشرعية من خلال المبادرات التى يتبناها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وأشار إلى أن المحافظة تمتلك 3 مناطق صناعية تتوافر بها العديد من الفرص الإستثمارية الواعدة والتي تمثل ركيزة أساسية لتحقيق خطة المحافظة فى الإرتقاء بالأنشطة الصناعية والإستثمارية.

## ونصدر قراراً بحظر استيراد السكر الأبيض والخام لمدة 3 أشهر



أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بحظر استيراد السكر الأبيض لمدة 3 أشهر، وقد استثنى القرار ما يتم استيراده كمستلزم إنتاج للصناعات الدوائية شريطة صدور موافقة من الجهة المختصة بوزارة الصحة والسكان.

كما نص القرار على عدم السماح باستيراد السكر الخام لمدة 3 أشهر أيضاً، إلا بناءً على موافقة استيرادية بالكمية المطلوبة تعتمد من وزيرى التجارة والصناعة والتموين والتجارة الداخلية.

ويعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره مع نشره بالوقائع المصرية على أن يتم مراجعته بشكل دورى وفقاً للمستجدات.

وقالت الوزيرة إن هذا القرار صدر بعد التنسيق مع الدكتور على المصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية ويستهدف حماية الصناعة الوطنية من تقلبات أسعار السكر العالمية الناجمة عن هبوط أسعار البترول لأدنى مستوياتها والتي أدت إلى هبوط أسعار السكر وبصفة خاصة السكر الخام بنسبة 30٪، مشيرة الى ان هذه التقلبات تسمح باستيراد السكر بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجه فى مصر وهو ما يمثل ضرراً بالغاً بالصناعة المحلية.

وأضافت جامع أن القرار يأتى فى ظل التداعيات السلبية لإنتشار فيروس كورونا المستجد والذي تسبب فى إحداث أضرار كبيرة للصناعة الوطنية، حيث يتيح القرار منح فرصة لصناعة السكر للتعافى من جراء ما أصابها من أضرار نتيجة لإنخفاض الأسعار العالمية.

ومن جانبه اشار الدكتور على المصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية إلى أن الفترة الماضية شهدت زيادة كبيرة فى واردات السكر وتكدس المخزون لدى الشركات المحلية، حيث يبلغ حجم استهلاك مصر من السكر حوالي 3.2 مليون طن سنوياً منها 2.4 مليون طن إنتاج محلى، لافتاً الى أن المشروعات الجديدة التى ستدخل مرحلة الإنتاج قريباً ستسهم فى تحقيق مصر للإكتفاء الذاتى من السكر.

# الرئيس السيسي و ٦ سنوات من الإنجازات في قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية



حظى قطاع الصناعة على مدى السنوات الـ ٦ الماضية [٢٠١٤-٢٠٢٠] باهتمام غير مسبوق من الإدارة المصرية وعلى رأسها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي والذي أولى هذا القطاع أولوية رئيسية ليس لكونه قاطرة التنمية الاقتصادية في مصر فحسب وإنما لأنه أحد أهم الدعامات لتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل ونشغيل الشباب وزيادة دخل المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم هذا الاهتمام الملحوظ كان له أكبر الأثر في تحقيق قفزات ونظورات نوعية في قطاع الصناعة المصرية سواء على مستوى التشريعات أو الاستثمارات الجديدة والنوسعات الأفقية والراسية في المدن والمناطق الصناعية فضلاً عن ارتفاع مؤشرات الصادرات لكافة القطاعات الصناعية .

وقد حظى قطاع التجارة الخارجية باهتمام كبير أيضاً من القيادة المصرية حيث شهدت مؤشرات التجارة الخارجية لمصر تحسناً ملحوظاً خاصة فيما يتعلق بزيادة معدلات التصدير ونراجع الواردات ومن ثمة تحقيق تطور إيجابي في مؤشرات الميزان التجاري لمصر مع دول العالم .



إنشاء ٣ مدن صناعية جديدة... و ١٧ مجمع صناعي للصناعات الصغيرة بـ ١٥ محافظة وبكلفة استثمارية ١٠ مليار جنيه



قامت الوزارة من خلال هيئة التنمية الصناعية بإنشاء ١٧ مجمع صناعي بـ ١٥ محافظة على مستوى الجمهورية بتكلفة استثمارية إجمالية بلغت حوالي ١٠ مليار جنيه وذلك بمدينة بدر بمحافظة القاهرة ومدينة السادات بمحافظة المنوفية ومنطقة جنوب الرسوة ببورسعيد ومنطقة مرغم بالإسكندرية ومدينة الغردقة بمحافظة البحر الأحمر ومنطقة المطاهرة بمحافظة المنيا ومنطقة بياض العرب بمحافظة بني سويف ومنطقة غرب جرجا بسوهاج ومنطقة البغدادي بمحافظة الأقصر ومدينة المحلة الكبرى بمحافظة الغربية ومنطقة عرب العوامر بإسيوط ومنطقة الجنيينة والشباك بأسوان ومنطقة قنا ومنطقة حوش عيسى بالبحيرة ومنطقة الفيوم الجديدة بمحافظة الفيوم . كما تم إنشاء ٣ مدن صناعية جديدة شملت مدينة الجلود بالروبيكي على مساحة ٥١١ فدان (تم الانتهاء من المرحلة الأولى) ومدينة الآثاث الجديدة بدمياط على مساحة ٣٣١ فدان (تم افتتاحها) بالإضافة إلى مدينة النسيج الجديدة بالسادات على مساحة ٣ مليون متر (جاري الإنشاء)، فضلاً عن إنشاء ٥ مناطق صناعية بنظام المطور الصناعي بواقع ٣ مناطق صناعية

بمدينة السادات ومنطقتين بمدينة العاشر من رمضان بإجمالي ٦٤٦ قطعة أرض وتبلغ مساحتها الإجمالية ٧,٩ مليون متر مربع أراضي صناعية مرفقة وتبلغ استثماراتها المتوقعة ٢٣ مليار جنيه وتوفر ٣٧ ألف فرصة عمل . كما تم منح موافقات وتراخيص لإنشاء مصانع جديدة وتوسعات بمصانع قائمة بلغ إجماليها ١٧ ألف و ١٤٠ منشأة صناعية بتكلفة استثمارية تصل إلى ٤٤ مليار جنيه وتتيح ١٤٠ ألف فرصة عمل، وقد شملت الموافقات كافة محافظات الجمهورية وذلك في عدد من الأنشطة ومنها الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية والغذائية ومشروبات والخشب ومنتجاته ومواد البناء وخزف وصيني وحراريات وغزل ونسيج وملابس وجلود وصناعات تحويلية وكيمويات .

وفيما يتعلق برخص التشغيل والبناء والسجل الصناعي قامت الهيئة بمنح ٣٩ ألف و ٩١٤ رخصة تشغيل و ٣٦٨٤ رخصة بناء و ٤٥ ألف و ٢٦٠ شهادة سجل صناعي وذلك خلال الفترة من يونيو ٢٠١٤ وحتى مارس ٢٠٢٠ .

زيادة الصادرات ونراجع الواردات وتحسين الخلل في الميزان التجاري أبرز المؤشرات الإيجابية للتجارة الخارجية المصرية



هذه المؤشرات الإيجابية ساهمت وبشكل رئيسي في اصلاح الخلل في الميزان التجاري لمصر مع دول العالم والذي بلغ في نهاية عام ٢٠١٩ حوالي ٤٥ مليار دولار مقارنة بـ ٥٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤، وجاءت مؤشرات الربع الأول من عام ٢٠٢٠ لتؤكد هذا التراجع حيث تراجع بنسبة ٣٩٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٩ .

بلغ إجمالي الصادرات السلعية المصرية في عام ٢٠١٥ حوالي ١٨,٦ مليار دولار ارتفعت مع نهاية عام ٢٠١٩ لتصل إلى ٢٥,٦ مليار دولار، بينما شهدت الواردات السلعية المصرية من دول العالم تراجعاً ملحوظاً حيث بلغت في عام ٢٠١٤ حوالي ٧٧ مليار دولار لتسجل انخفاض لها في عام ٢٠١٧ بقيمة بلغت ٥٩ مليار دولار، كما جاءت مؤشرات الربع الأول من عام ٢٠٢٠ لتؤكد استمرار التراجع في معدلات الواردات بنسبة ٢٤٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٩ .



## نيفين جامع : لقاءات الرئيس المكثفة برؤساء الشركات العالمية ساهمت في جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية للاستثمار في السوق المصري

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان مناخ الاستقرار الذي أرسى دعائمه فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه مسنولية الرئاسة في يوليو من عام ٢٠١٤ قد جعل من مصر قبلة للاستثمار وبصفة خاصة في القطاع الصناعي، وقد ظهر ذلك جليا في اللقاءات المكثفة التي جمعت الرئيس برؤساء كبريات الشركات العالمية سواء خلال الزيارات الرئاسية للخارج أو داخل مصر والتي استهدفت اطلاقهم على مناخ الاستثمار في مصر، والمزايا والحوافز التي تقدمها الدولة المصرية للمستثمرين، الامر الذي ساهم في جذب العديد من الشركات الدولية للاستثمار في السوق المصري. وأشارت الى ان الرئيس دائما ما يوجه الحكومة بضرورة اتخاذ كافة القرارات اللازمة لدعم وتنمية قطاعي الصناعة والتصدير باعتبارهما أحد أهم القطاعات

المؤثرة في نمو الناتج القومي وتوفير فرص العمل وجلب العملات الصعبة ومن ثم زيادة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، كما يتابع سيادته تطورات العمل أولاً بأول في هذين القطاعين. ولعل ازمة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصري هو خير دليل على انحياز الرئيس للوقوف الى جوار القطاعات الانتاجية والتصديرية، حيث وجه سيادته بضرورة مساندة هذه القطاعات خلال فترة الازمة لايمانه الراسخ بأهمية استمرار هذه الكيانات الصناعية في العمل لتوفير احتياجات البلاد من كافة المنتجات وكذا الحفاظ على تواجد المنتج المصري في الاسواق الخارجية، فضلا عن الحفاظ على العمالة الفنية وبصفة خاصة خلال هذه المرحلة الصعبة.



## النمى التجاري إبرام تعاقدات تصديرية بلغت ٢,٦ مليار دولار بالإضافة إلى الترويج للفرص الاستثمارية بأهم المشروعات القومية

أوضحت السيدة/ نيفين جامع ان الوزارة ممثلة في جهاز التمثيل التجاري قامت خلال الـ ٦ سنوات الماضية بإبرام تعاقدات تصديرية بلغت ٢,٦ مليار دولار بالإضافة إلى الترويج للفرص الاستثمارية بأهم المشروعات القومية ومنها المشروعات الصناعية بمنطقة قناة السويس ومشروع المليون ونصف المليون فدان ومشروع المثلث الذهبي ومشروعات العاصمة الإدارية وغيرها الأمر الذي ساهم في توفير عدد من الفرص الاستثمارية بقيمة تقديرية لأهمها بلغت نحو ٨,٧ مليار دولار، وترتيب الشق الاقتصادي لعدد ٢٧٤٧ زيارة رسمية تضمنت الزيارات الرئاسية ورئاسة مجلس الوزراء، الزيارات التجارية وكذا ترتيب جولات التفاوض الخاصة باتفاقات التجارة

التفضيلية على المستوى الثنائي، والتعامل مع ٤٣ ألف و ٥٥٠ طلب ترويج واستعلام تجاري، وإتاحة ٨٥١٥ فرصة تصديرية بقيمة تقديرية ٤ مليار دولار، وتنسيق مشاركة الشركات المصرية وبعثات المشتريين في ٩٦٠ معرض دولي بمصر والخارج، فضلا عن التدخل لتسوية عدد ٣٥٠ نزاعا تجاريا بالطرق الودية، والتدخل لرفع الحظر المفروض على بعض بنود الصادرات المصرية من المنتجات الغذائية والحاصلات الزراعية، وإعداد تقارير نوعية عن تجارب عدد من الدول في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاركة تلك المعلومات مع الجهات المعنية في مصر للاهتمام بها عند صياغة السياسات والبرامج ذات الصلة.



## انضمام مصر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وإتفاقية الميركسور وبدء مفاوضات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي

• وحول جهود الوزارة في مجال الاتفاقيات التجارية، اشارت الوزيرة الى قيام الوزارة باعداد المراجعة الرابعة للسياسة التجارية لمصر في عام ٢٠١٨ بمنظمة التجارة العالمية والتي أشادت كافة الدول أعضاء المنظمة وسكرتارية المنظمة بنجاحها، وتحقيق وفاء مصر بالتزاماتها فيما يتعلق بالشفافية بمنظمة التجارة العالمية بالتقدم بالإخطارات المصرية المطلوبة في كافة مجالات المنظمة، إلى جانب مراجعة وتوقيع مذكرات تفاهم في مجال التعاون التجاري مع كل من جيبوتي وإريتريا وغينيا كوناكري، ومتابعة تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية وكذا الاتفاقيات الإقليمية وأهمها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإعداد المواقف التفاوضية وكذا التفاوض للاتفاقيات التجارية سواء الثنائية أو الإقليمية (الكوميسا - السادك - جماعة شرق أفريقيا، الأوراسي) محل التفاوض، بالإضافة إلى دراسة ٢٧ طلب للشركات المتضررة من وجود تشوهات في التعريف الجمركية، وتنظيم العديد من ورش العمل للتوعية بالاتفاقيات التجارية وقواعد

المنشأ وكيفية الاستفادة منها، فضلا عن إعداد دراسات حول إصدار قرارات وزارية (٥٠) فيما يتعلق بتصدير بعض السلع، واتخاذ الإجراءات القانونية بشأن قضايا التجارة الخارجية بمختلف أنواعها والتي بلغ عددها خلال فترة التقرير ٣٥٠٨٣ قضية، ودراسة ٦٨٠٥١ موضوع من موضوعات التجارة الخارجية والبت فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، وباتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بالتصدير على اتفاق تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية وإخطار المنظمة بالانضمام إلى الاتفاق، والتنسيق مع مختلف الجهات الوطنية حول دراسة وتحديد موقف مصري من الانضمام للمفاوضات الجارية بمنظمة التجارة العالمية حول مبادرة التجارة الإلكترونية، ومبادرة تسهيل الاستثمار، وكذا اتفاق دعم مصائد الأسماك، فضلا عن التنسيق مع وزارة البيئة وكذا وزارة الخارجية في كافة الموضوعات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية في مجال البيئة والمشاركة في المؤتمرات الدولية ذات الصلة.



## إطلاق البوابة الإلكترونية للصادرات المصرية لتكون بمثابة منصة إلكترونية للمصدر المصري

• وفيما يخص الترويج للصادرات المصرية فقد قامت هيئة تنمية الصادرات منذ تفعيلها عام ٢٠١٧ بتشكيل المجلس التنسيقي للمجالس التصديرية ولجان خاصة باتفاقية الميركسور ولجنة خدمة وحل مشاكل المصدرين التي قامت بحل ٥٣ مشكلة تعرض لها المصدرين وقدمت العديد من المقترحات لتذليل معوقات التصدير منها تفعيل لجان الصادرات البرية وتخصيص أماكن لها في المناطق الصناعية، والتنسيق مع المجلس التصديري للحاصلات الزراعية لرفع الحظر عن صادرات بعض المنتجات الزراعية المفروضة من قبل البحرين والكويت والإمارات، إلى جانب إعداد ما يقرب من ١٠٠ تقرير ودراسة استرشادية عن أهم المنتجات المصرية الواعدة والأسواق المستهدفة الأكثر جذبا للمنتجات المصرية، وتوسيع قاعدة المصدرين وإدخال مصدرين جدد في العملية التصديرية، وكذلك التعاون مع مركز ITC لتنفيذ مشروع ريادة الأعمال للمرأة She Trade، وتنظيم

العديد من ورش العمل لزيادة الوعي التصديري لدى مجتمع الأعمال وتعريفهم بجميع الخطوات المتعلقة بالعملية التصديرية، بالإضافة إلى تنظيم ٦٣ معرض دولي متخصص، وكذلك عدد ١٠ بعثات تجارية، وعدد ٢ أسبوع تجاري، وعدد ٣٢ بعثات مشتريين أجانب، فضلا عن إطلاق البوابة الإلكترونية للصادرات المصرية لتكون بمثابة منصة إلكترونية للمصدر المصري، وتنفيذ عدد ١٨٥ دورة تدريبية وحوالي ٤٠ برنامج تدريبي، وتنفيذ برنامج تدريب وتوظيف الشباب في مجال التصدير. • وقد حصلت الهيئة على جائزة أفضل منظمة ترويجية في العالم لعام ٢٠١٨ التي ينظمها مركز التجار الدولي ITC، كذلك الفوز بجائزة التميز المؤسسي كأفضل مؤسسة حكومية عربية وأفضل موقع حكومي عربي والتي تنظمها أكاديمية التميز بالإمارات.



## تحديث الصناعة تنفيذ ٧ مشروعات لدعم وتطوير القطاع الصناعي

جانب تدريب وتأهيل ٤١٣ من اصحاب الاعمال ومديري المشروعات ومقدمي الخدمات . كما يجري حاليا تنفيذ ٧ مشروعات أخرى لدعم وتطوير القطاع الصناعي يتمويل من مركز تحديث الصناعة بتكلفة اجمالية تبلغ ١١٠ مليون جنيه وتوفر ٨٢٤ خدمة فنية للمشروعات الصناعية الى جانب تنفيذ ٣ مشروعات يتمويل من شركاء التنمية قدره ٥٧ مليون جنيه في مجالات انظمة الخلايا الشمسية وتطوير قطاع الملابس والمنسوجات وتسخين المياه بالطاقة الشمسية .

قامت الوزارة من خلال مركز تحديث الصناعة بتنفيذ ٩ مشروعات لتطوير الصناعة الوطنية في مجالات تحسين التنافسية والجودة وبناء القدرات والتدريب وتنمية الصادرات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي وتحسين الانتاجية والاقتصاد الأخضر والتجمعات التراثية والحرفية والصناعية وتحسين الانتاجية بتكلفة اجمالية بلغت ٦٥٥,٤ مليون جنيه منها ٦٥٠ مليون جنيه تمويل من مركز تحديث الصناعة و ٥,٤ مليون جنيه تمويل من شركاء التنمية حيث قدمت هذه المشروعات ١٠ آلاف و ٩١٢ خدمة فنية للقطاع الصناعي الى



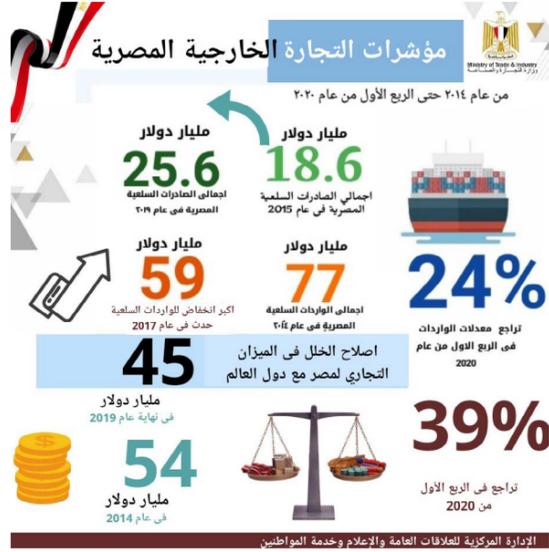
## ٨ مشروعات نمووية في مجالات التجارة والصناعة

التجارة الخضراء بتكلفة ٥٥ مليون جنيه ومشروع تشغيل الشباب والتنمية الاقتصادية بصعيد مصر بتكلفة ٧٥٠ ألف دولار ومشروع توظيف الشباب لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في صعيد مصر بتكلفة مليون دولار . كما يجري تنفيذ ١٦ مشروع تنموي جديد بمختلف محافظات الجمهورية في مجالات رفع كفاءة المناطق الصناعية وتطوير منظومة التعليم والتدريب واستخدام الطاقة الشمسية وإدارة المخلفات الصناعية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ريادة الأعمال وكفاءة الطاقة وتنمية المهارات وتشغيل الشباب .

في اطار اهتمام الوزارة بتنفيذ عدد من المشروعات التنموية فقد قامت الوزارة من خلال مجلس المشروعات التنموية بتنفيذ ٨ مشروعات مختلفة تضمنت مشروع اعداد الدراسات التوجيهية لمنطقة المثلث الذهبي بتكلفة ٣,٢ مليون دولار، ومشروع اعادة تسيير بيئة استثمارية متكافئة بتكلفة ٢,٣ مليون دولار وبرنامج التجارة وتعزيز السوق المحلي بتكلفة ٢٠ مليون يورو والمشروع الاقليمي لتنمية الصناعات والتجمعات الصناعية والثقافية والابداعية بتكلفة ٦,٥ مليون يورو بالإضافة الى مبادرة تحول دول البحر المتوسط نحو الانتاج والاستهلاك المستدام بتكلفة ٤٠ ألف يورو ومشروع مبادرة

وقد جاءت أهم القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية على النحو التالي:

- توقيع مصر و٣٠ دولة أفريقية على اتفاق إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
- الانتهاء من إجراءات التصديق على اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA).
- توقيع وثيقة الإطار العام للمفاوضات الخاصة باتفاق التجارة الحرة مع دول الاتحاد الأوروبي.
- توقيع مصر على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في إطار فعاليات اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢٩ بالرياض بما يساهم في رفع أية قيود تعيق انسياب التبادل التجاري بين الدول العربية.
- استضافة القاهرة لفعاليات المعرض الإفريقي الأول للتجارة البينية خلال الفترة من ١١ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠١٨ بمشاركة نحو ١٠٥٥ شركة إفريقية منها ٣٠٠ شركة مصرية بالإضافة إلى مشاركة ٣٤ دولة بأجنحة وطنية خلال المعرض حيث تم توقيع أكثر من ١٠ اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين شركات القطاع الخاص وكذلك على مستوى الحكومات الممثلة في المعرض، إلى جانب توقيع اتفاقيات وصفقات تجارية قيمتها ٣٠ مليار دولار.
- استضافة القاهرة لفعاليات المؤتمر السابع لوزراء التجارة الأفارقة بمشاركة ٥٤ دولة أفريقية لمناقشة إجراءات دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ.
- تعديل بعض أحكام لائحة القواعد المنفذة لقانون الاستيراد والتصدير وإجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة
- استضافة مدينة شرم الشيخ لمؤتمر توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين التكتلات الاقتصادية الأفريقية الثلاث (الكوميسا - السادك - تجمع شرق أفريقيا)
- إصدار قرار بوقف استيراد المنتجات ذات الطابع الشعبي والنماذج الأثرية المصرية



توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة والصناعة وهيئة التجارة الخارجية اليابانية «جيترو» في مجال تعزيز العلاقات التجارية المشتركة بين مصر واليابان، بهدف تنمية التعاون المشترك في مجال الترويج للمنتجات والفرص الاستثمارية في السوقين المصري والياباني.

والواردات بتنفيذ مشروع إعادة هندسة البنية التحتية ويمكن إجراء الفحص النوعي وتطوير البنية التحتية لشبكات الهيئة وتطوير منظومة مستودع بيانات التجارة بتكلفة إجمالية بلغت ٢٦,١ مليون جنيه وكذا إنشاء مبني المعامل المركزية الصناعية ببورسعيد وتطوير ورفع كفاءة عدد من الفروع والمعامل الصناعية والغذائية ومعامل متبقيات المبيدات بتكلفة إجمالية بلغت ٢٩ مليون و٥٥٨ ألف جنيه

كما قامت الوزارة ممثلة في مصلحة الرقابة الصناعية بإجراء ٥٤ الف و ٥٤٩ حملة للتفتيش على جودة الإنتاج بالمصانع و ٢٠ الف حملة تفتيشية على المراجيل والآلات الحرارية وإصدار ٢٢ الف ترخيص لمراجيل والآلات حرارية، كما تم إجراء ٢٥ الف دراسة فنية في مجال السماح المؤقت والدروبك واعتماد ٤ الاف و ٥٤٣ مركز خدمة وصيانة (خدمات ما بعد البيع).

وفيما يتعلق مجال تطوير البنية التحتية لمعامل الاختبار قامت الوزارة ممثلة في مصلحة الكيمياء بتأهيل معامل الإدارة المركزية وانشاء وتجهيز فرع المصلحة بقرية البضائع بمطار القاهرة وفرع المصلحة بميناء سفاجا البحري وتوفير أجهزة علمية ومعملية لفرع الروبيكي واعتماد ١٦ معمل بفروع المصلحة المختلفة بالمحافظات طبقا للمواصفة القياسية الدولية ايزو ١٧٠٢٥ باجمالي تكلفة بلغت ٦١ مليون كذا تم تأهيل ٤ معامل ميكروبيولوجي وتوفير أجهزة حديثة للتحاليل الدقيقة والكروماتوجراف

في مجال توفير العمالة الفنية المدربة في القطاعين الإنتاجي والتصديري

- قامت الوزارة ممثلة في مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني بنخريج ٥٨ ألف طالب وطالبة (بنظام التلمذة الصناعية) وذلك لتلبية احتياجات القطاع الصناعي من العمالة الفنية المؤهلة .
- كما تم تعزيز القدرات المؤسسية بـ ٤٧ مركز تدريب مهني بـ ١٨ محافظة بقيمة ١,٣ مليون يورو منحة من الاتحاد الأوروبي فضلا عن تطوير إدارة علاقات العملاء بـ ٤٧ مركز تدريب مهني بقيمة ٩٢ ألف يورو منحة من الاتحاد الأوروبي .
- تم إنشاء مركز تدريب مهني بحى الأسمرات لخدمة أهالي المنطقة بتكلفة بلغت ٢٩ مليون جنيه
- كما قامت الوزارة ممثلة في مركز تدريب التجارة الخارجية بتنفيذ برنامج للتدريب والتشغيل من أجل التصدير باجمالي تكلفة بلغت ٥٠٠ ألف دولار مقدمة من المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة حيث تم تدريب ٥٥٠ متدرب وتم تشغيل ٦٥٪ منهم.
- كما قام المركز أيضا بتنفيذ مبادرة التجارة الخضراء من خلال عقد ٥ برامج تدريبية حول لوجستيات تصدير الحاصلات الزراعية لعدد ١١٥ متدرب وتنظيم ٧ ندوات تعريفية عن لوجستيات تصدير الحاصلات الزراعية لعدد ٤٤٠ متدرب .
- وفي مجال الرقابة والتفتيش ومعامل الاختبار قامت الوزارة ممثلة في الهيئة العامة للرقابة على الصادرات

إصدار ٣٠٠٠ مواصفة قياسية مصرية جديدة...  
إطلاق علامة حلال المصرية

الدولى للاعتماد المعامل ILAC والمنندى الدولى للاعتماد IAF ) ، كما تم تجديد وتمديد الاعتراف الإقليمي من الجهاز العربي للاعتماد ARAC ليشمل جهات منح شهادات نظم إدارة الطاقة والسلامة والصحة المهنية وشهادات الأفراد وكذا تمديد الاعتراف الإقليمي من المنطقة الأوروبية للاعتماد EA ليشمل مجال اعتماد منح شهادات المنتجات، بالإضافة إلى حصول المجلس على الاعتراف الدولي من المنظمة الأوروبية للاعتماد في مجال اعتماد جهات اختبارات الكفاءة PTP طبقا لمتطلبات المواصفة الدولية ISO/IEC ١٧٠٤٣ .

• قامت الوزارة أيضا ممثلة في المعهد القومي للجودة بتأهيل الجهات للحصول على شهادة المواصفات الدولية لنظم الإدارة iso وعلامة السلامة والأمان الأوروبية حيث تم تأهيل ٤٢ جهة بـ ٦٠ مجال وتدريب ٣٧٥٠ متدرب .

وفي مجال الجودة والاعتماد

قامت الوزارة ممثلة في الهيئة العامة للمواصفات والجودة بإصدار ٣٠٠٠ مواصفة قياسية مصرية في مختلف المجالات.

- إنشاء ١٧ معمل جديد في المجالات الهندسية والنسجية والزجاج والرخام
- إصدار المواصفة القياسية المصرية لمكافحة الفساد والرشوة
- إطلاق علامة حلال المصرية
- توقيع بروتوكول تعاون مع المركز الإقليمي للطاقة الجديدة والمتجددة لمنح علامة الجودة لسخانات المياه الشمسية (شمسي)
- كما قامت الوزارة ممثلة في المجلس الوطني للاعتماد بتجديد الاعتراف الدولي في منظمتي الاعتماد العالمي (منظمة التعاون

وقد جاءت أهم القرارات المتعلقة بالقطاع الصناعي على النحو التالي

- إصدار قانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية وإصدار لائحته التنفيذية
- اطلاق اول خريطة متكاملة للاستثمار الصناعي في مصر وتشمل ٢٧ محافظة
- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية
- اطلاق البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي والذي يستهدف الارتقاء بتنافسية الصناعة المصرية واحلال المنتجات الوطنية محل المستوردة وایجاد قاعدة صناعية من الموردين المحليين
- إصدار «قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية» والذي جعل من الهيئة العامة للتنمية الصناعية هيئة عامة إقتصادية لها شخصية اعتبارية مستقلة تابعة لوزارة الصناعة .
- لأول مرة تزويد المطابع الأميرية بماكينه طباعة للمكفوفين بطريقة «برايل» لتوفير الكتب والمطبوعات للمكفوفين



- في مجال التكنولوجيا والإبتكار
- قامت الوزارة من خلال مجلس الصناعة للتكنولوجيا والإبتكار بتقديم أكثر من ١٥٠ ألف استشارة فنية ودعم فني للسورس والمصانع بالإضافة الي خدمة رواد الأعمال واختبارات التطوير .
- كما قام المجلس بتنفيذ ١١ مشروع لدعم الصناعة الوطنية في



# جائحة كورونا ورقمنة الاقتصاد العالمي

المصدر: مواقع اقتصادية عالمية

## مميزات الاقتصاد الرقمي

يهيئ التوسع في الاقتصاد الرقمي العديد من الفرص الاقتصادية الجديدة بل ويمكن استخدام البيانات الرقمية لأغراض إنمائية ولحل المشاكل المجتمعية، بما فيها تلك التي تتعلق بأهداف التنمية المستدامة مما يسهم في تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية، لتصبح قوة محركة للابتكار ونمو الإنتاج. كما يسهم في دخول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف الأنشطة الاقتصادية والسماح بإرسال واستقبال أي مبلغ من العملات الإلكترونية لحظياً في أي زمان ومكان بالإضافة الى تعزيز إنتاج سلع وخدمات على مستوى أعلى من الجودة بتكاليف منخفضة وتداول العقود الإلكترونية والذي يستوجب توفير الضمانات والبيئة الآمنة للأفراد من أجل إتمام معاملاتهم التجارية المختلفة فضلا عن الإفصاح والشفافية والحياد لجميع المعلومات الخاصة بمعاملات العملة الرقمية والإعتماد على العقول البشرية بشكل رئيسي

غيرت الأزمة الصحية العالمية غير المسبوقة - جائحة كورونا - المشهد الكلي للأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم حيث أصبح «التحول إلى الرقمية» أحد العلاجات للاقتصادات و «استراتيجية البقاء» للشركات منذ تفشي المرض ، حيث تم إغلاق الأنشطة غير المتصلة بالإنترنت تقريباً حيث دفعت الأزمة العالمية الناجمة عن وباء «Covid-19» نحو مزيد من النمو باتجاه عالم رقمي في ظل زيادة الطلب على التعليم عبر الإنترنت والعمل عن بعد والترفيه عبر الإنترنت والرعاية الطبية عبر الإنترنت والحكومة الإلكترونية . كما أدت الأزمة إلى تسريع عملية الاستفادة من الحلول والتطبيقات والخدمات الرقمية، وهو ما أدى إلى تسريع التحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي، ومع ذلك، فقد كشف الفيروس أيضاً عن هوة واسعة بين الدول المتصلة وغير المتصلة، ومدى المسافة الشاسعة بين الدول في إمكاناتها للاستيعاب الرقمي.

## مفهوم الاقتصاد الرقمي

هو نوع من الإقتصاد الذي يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ألغت كل الحدود أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم، وفي أي وقت. يطلق على الاقتصاد الرقمي أحياناً «اقتصاد الإنترنت» أو «الاقتصاد الجديد» أو «اقتصاد الويب». ويتشابه الاقتصاد الرقمي مع الاقتصاد التقليدي مما يجعل عملية تحديد الحدود بينهما أكثر صعوبة. وقد أدى الاقتصاد الرقمي إلى ظهور العديد من الاتجاهات الجديدة والأفكار الناشئة والشركات العملاقة مثل (جوجل وأبل ومايكروسوفت، وأمازون) وغيرها ويعتمد الاقتصاد الرقمي على عدة محاور رئيسية تشمل، الحكومة، السياسة والتنظيم، الإنترنت والشبكة العالمية (WWW)، والبنية التحتية للكهرباء، وصناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية، مقدمو الخدمات الرقمية، والتجارة الإلكترونية وصناعة التجارة الإلكترونية، ونظم إدارة المعلومات والمعرفة ، ويمكن تصنيف الخدمات الإلكترونية في الاقتصاد الرقمي بناءً على الخدمات المقدمة والجهات المستفيدة منها إلى قسمين رئيسيين: مجموعة الخدمات الحكومية ومجموعة الخدمات التجارية.

## مجالات التحول الرقمي الأساسية :

- \* أن تكون المؤسسة قادرة على إدارة نظام بيئي ديناميكي للمواهب، وتمكين عمليات الأعمال الرقمية من أماكن ومناطق زمنية مختلفة.
- \* التفاعل مع العملاء من خلال تجارب تتسم بالسلاسة والإبداع المباشر والمباشرة والشخصية.
- \* إنشاء شبكات رقمية ذكية جديدة من الشبكات تغير بشكل أساسي طريقة إدارة التجارة وتحسينها ومشاركتها ونشرها.
- \* استخدام تكنولوجيا إنترنت الأشياء (IoT) لتوصيل الأشخاص والشركات والأجهزة والعمليات - بعضها مع بعض.

## نजारب دولية

### الإمارات

تتيح دولة الإمارات ما يزيد على ٣٧٣٠ خدمة حكومية اتحادية ومحلية عبر شبكة الإنترنت، كما توجد أكثر من ١٨٠ خدمة ذكية تلبي حاجات المجتمع في شتى جوانب الحياة، وهو ما يجعل الإمارات اليوم من أفضل دول العالم في تطبيق «الحياة عن بعد». مما يجعلها أيضاً قادرة على تخطي أزمة انهيار الأعمال والخدمات الحكومية ، بالإضافة إلى العديد من الخدمات والإجراءات الاحتياطية التي نجحت في تقديمها للمستشفيات والمراكز الطبية لدعم القطاع الصحي، وأيضاً استخدام مجموعة واسعة من التطبيقات لدعم جهود التعلم عن بعد، والعمل من المنزل، وأيضاً تطوير منصات إلكترونية ذكية لدعم سوق العمل من التدابير الاحترازية ومنها سوق العمل الافتراضي، لتسجيل الموظفين في الشركات المتضررة وإمكانية الاستعانة بهم من قبل شركات أخرى بناءً على احتياجات سوق العمل.

### مصر

تعمل الحكومة المصرية، على تنفيذ آليات التحول إلى الاقتصاد الرقمي، حيث يعد أحد البنود الهامة في رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك عن طريق تهيئة البيئة التشريعية ودعم البنية التحتية لتوفير المناخ الملائم للاقتصاد الرقمي وتطبيقه في جميع مجالات الاقتصاد القومي لجذب الكثير من الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي. لقد نجحت مصر خلال السنوات الأخيرة في تنفيذ عدة مبادرات هامة في مجال التحول الرقمي ودعم المدفوعات الإلكترونية، وتطبيق «منظومة المدفوعات الوطنية



- يبلغ حجم استهلاك مصر من السكر حوالي ٣-٣,٢ مليون طن سنوياً منها ٢,٤ مليون طن إنتاج محلي.



- اصدار هيئة المواصفات والجودة ٣٠٠٠ مواصفة قياسية مصرية جديدة... واطلاق علامة حلال المصرية



- منح موافقات وتراخيص لإنشاء مشروعات صناعية جديدة وتوسعات لـ ١٧ ألف منشأة بتكلفة استثمارية ٤٤ مليار جنيه وتتيح ١٤٠ ألف فرصة عمل مباشرة

- انشاء ٣ مدن صناعية جديدة... و ١٧ مجمع صناعي للصناعات الصغيرة بـ ١٥ محافظة وبتكلفة استثمارية ١٠ مليار جنيه



- بلغ إجمالي الصادرات السلعية المصرية في عام ٢٠١٥ حوالي ١٨,٦ مليار دولار ارتفعت مع نهاية عام ٢٠١٩ لتصل إلى ٢٥,٦ مليار دولار.

- شهدت الواردات السلعية المصرية من دول العالم تراجعاً ملحوظاً حيث بلغت في عام ٢٠١٤ حوالي ٧٧ مليار دولار لتسجل أدنى انخفاض لها في عام ٢٠١٧ بقيمة بلغت ٥٩ مليار دولار، كما جاءت مؤشرات الربع الأول من عام ٢٠٢٠ لتؤكد استمرار التراجع في معدلات الواردات بنسبة ٢٤٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٩.

- حقق الميزان التجاري لمصر مع دول العالم والذي بلغ في نهاية عام ٢٠١٩ حوالي ٤٥ مليار دولار مقارنة بـ ٥٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤، وجاءت مؤشرات الربع الأول من عام ٢٠٢٠ لتؤكد هذا التراجع حيث تراجع بنسبة ٣٩٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٩.

- بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وبيلاروسيا العام الماضي ١٤٢,٤ مليون دولار مقارنة بنحو ١٠٨,٢ مليون دولار عام ٢٠١٨ محققاً نسبة زيادة بلغت ٣١,٦٪.



- صرف ٣ مليار و ١٦٨ مليون جنيه من صندوق تنمية الصادرات.



- مدينة الجلود بالروبيكي مقامة على مساحة ٤٩٠ فدان ويبلغ إجمالي الاستثمارات التي ضختها الحكومة في هذا المشروع حتى الآن حوالي ٢,٣ مليار جنيه.

- تم ترفيق ٦٩ فدان بالمرحلة الثانية لمشروع مدينة الجلود بالروبيكي.



- حققت الصادرات السلعية المصرية للمملكة الأردنية نسبة زيادة ٢٧,٥٪ حيث بلغت ١٢٠,٩ مليون دولار مقارنة بنحو ٩٤,٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩.

- حقق الميزان التجاري السلعي مع الأردن خلال الربع الأول من العام الجاري فائضاً لصالح مصر بلغ ٩٣,٥ مليون دولار مقابل نحو ٦٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٥٠,٨٪.

- بلغت الواردات المصرية من الأردن خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٧,٤ مليون دولار مقارنة بنحو ٣٢,٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي محققة نسبة انخفاض بلغت ١٦,٥٪.



## لأصحاب المعاشات : نعرف على أحكام ومواعيد صرف زيادة معاش الأجر المنغير عن العلاوات الخاصة بدءاً من أول يوليو



أصدر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٠٢٠ بشأن قواعد وأحكام ومواعيد صرف زيادة معاش الأجر المتغير عن العلاوات الخاصة التي تقررت بدءاً من ٢٠٠٦/٧/١ ولم تضم للأجر الأساسي في تاريخ استحقاق المعاش ويعمل به بداية من ٢٠٢٠/٧/١، وتضمن القرار إنه يضاف لمعاش الأجر المتغير المحسوب وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي، زيادة بواقع ٨٠٪ من قيمة العلاوات الخاصة التي يمنح ميعاد ضمها للأجر الأساسي.

حيث نص القرار على أن الزيادة تعتبر جزء من معاش صاحبه وتدخل في تحديد عدد من الحقوق وهي : توزيع معاش صاحب المعاش على المستحقين وقيمة إعانة العجز ومنحة الوفاة ونفقة الجنزة والمنحة التي تستحق للأبوين أو الأخ عند قطع المعاش، كما تدخل كلا من نسبة الاشتراك في تأمين المرض وجزء المعاش الجائز الحجز عليه سداداً لدين نفقة أو لدين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي في تحديد الاستقطاعات.

يستحق الزيادة عن كل من المعاشات التي يستحقها في هذا التاريخ مع عدم التقيد بحدود الجمع بين المعاشات كما يراعى الأيعاد تطبيق حدود الجمع بين المعاشات عن الفترة السابقة، وفي الحالات التي يجمع فيها المستحق بين المعاش والدخل من العمل أو المهنة يراعى إعادة تطبيق حدود الجمع اعتباراً من يناير ٢٠٢١.

هذا ويقدر عدد المستفيدين بأكثر من مليوني صاحب معاش، ويستحقها الأشخاص أو الموظفون الذين خرجوا على المعاش في الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٥، ولحساب قيمة العلاوات التي يستحقها المتقاعد تستطيع الدخول على الموقع الإلكتروني للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وهو <https://www.nosi.gov.eg>.

على أن تصرف الفروق المالية في المعاشات لأصحاب الشأن دون الحاجة لتقديم طلب من جانبهم، وفي حالة وفاة المؤمن أو صاحب المعاش في تاريخ سابق عن ٢٠٢٠/٧/١ يتم توزيع الفروق المستحقة على المستحقين في ٢٠٢٠/٧/١ بنسبة المنصرف لكل منهم من المعاش ويتم صرف الفروق المستحقة على دفعات متساوية ربع سنوية اعتباراً من يوليو ٢٠٢٠ على أن يتم في حالات قطع أو إيقاف المعاش كلياً لأي سبب من الأسباب صرف باقي المبالغ المستحقة دفعة واحدة. وإذا كان المستحق في ٢٠٢٠/٧/١ يجمع بين معاشين أو أكثر

## الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة يطلق قاعدة بيانات «طاقات»

### ضمن خطة الإسعانة بالموظفين المنقاعدين في الحكومة

الثانية هي قاعدة بيانات الاستشاريين المعنية بضم بيانات الاستشاريين العاملين في مصر وخارجها والراغبين في تقديم خدماتهم للوحدات الحكومية على المستويين القومي والمحلي، بينما تختص القاعدة الثالثة ببيانات المدربين، كما ستتاح للراغبين في الاستفادة منها بالقطاع الخاص.

وأكد الدكتور صالح الشيخ أن إهتمام الدولة المصرية الآن لا يقتصر على الموظفين الحاليين، بل يمتد أيضاً إلى المتقاعدين منهم، إيماناً بكفاءتهم التي لا ينبغي أن تتوقف عند بلوغهم سن التقاعد وبأهمية نقل خبراتهم للأجيال القادمة.



يستعد الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، لإطلاق قاعدة بيانات طاقات <http://takat.caoa.gov.eg> والتي تهدف إلى وجود خريطة قوى بشرية متاحة لدى الدولة، للاستفادة منها في تطوير وحدات الجهاز الإداري للدولة وتنمية قدرات موظفيه، بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين كما أن «طاقات» ستقوم أيضاً بتزويد الوزارات والهيئات وكافة الجهات الحكومية باحتياجاتها من الاستشاريين والمدربين المحترفين والخبراء المتقاعدين.

وتضم «طاقات» ٣ قواعد، الأولى هي قاعدة المتقاعدين من خبراء الجهاز الإداري للدولة، وهي مخصصة لخبراء الجهاز الإداري للدولة ممن بلغوا سن المعاش القانوني أو تقاعدوا بمعاش مبكر، والقاعدة

## تنفيذ مشروع « بوابة تعقيم » لمواجهة فيروس كورونا بمركز تدريب مهني طنطا التابع لمصلحة الكفاية الإنتاجية

تماشياً مع الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة ضد تداعيات فيروس كورونا المستجد وتحت قيادة السيد / عمرو جمعه - رئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني وإشراف كلا من المهندسة/ ليليان جرجس - مدير عام منطقة الوجه بحرى والسيد المهندس / عبد الحكيم سنبل - مدير مركز طنطا وحفاظاً على سلامة السادة العاملين بالمصلحة والطلبة والطالبات أثناء تأدية إمتحانات دبلوم التلمذة الصناعية خلال العام التدريبي ٢٠١٩/٢٠٢٠ قام كلا من الاستاذ / وائل الشورى والاستاذ / ابراهيم زكى - مدربي قسم التبريد والتكييف بمركز طنطا بالتبرع بتصميم وتنفيذ جهاز تعقيم ( بوابة تعقيم ) لاستخدامها أثناء امتحانات الدبلوم حماية من انتشار العدوي .

حيث تصلح البوابة للاستخدام بجميع المؤسسات الحكومية والخاصة ودور العبادة والصيدليات والمولات والسوبر ماركت والمدارس والجامعات والمصانع والنوادي الرياضية وكافة المحلات .

وتمثلت ابعاد البوابة في ١٠٠سم عمق و عرض ١٠٠سم وارتفاع ٢٢٥سم والهيكل مصنع من الألومنيوم والفابريك ومادة عازلة بحيث يكون عالي الجودة والصلابة وغير قابل للصدأ ومضاد للبكتريا والفيروسات .

وتعمل البوابة بشكل أوتوماتيكي بمجرد المرور من خلالها عن طريق مستشعرات حركة أوتوماتيكية Automatic sensors ومدعمة تكنولوجيا برشاشات ضبابية تضخ رزاز خفيف منظم لمدة لا تتعدى ٤ ثوان بمواد مطهرة صديقة للإنسان والبيئة ولا تؤثر على البشرة أو الملابس .

علاوة على أنها تعمل بمعدل كهرباء ٢٢٠ فولت لتضمن التطهير والتعقيم الشامل للأشخاص ومنتجاتهم بكفاءة عالية وطريقة آمنة .

وتتكون البوابة من: وحدة الضغط الرئيسي، ووحدة تحكم رقمية لمدة التعقيم، خزان المحلول ٢ لتر، الوصلات الكهربائية، وحدة الرزاز الضبابي بكل امداداتها، الهيكل الخارجي المصنوع من الألومنيوم، ومشايه داخل البوابة لتطهير الاحذية من الاسفل .

جدير بالذكر أنه يتم حالياً تجهيز عدد من البوابات الإضافية لاستخدامها وتعميمها على باقي مراكز التدريب المهني التابعة للمصلحة للحفاظ على جميع السادة العاملين بالمصلحة .



## مجلس النواب يوافق علي مشروع موازنة هيئة نكح

واخبارات القطن للمالجي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١

## واللجنة النقابية توزع ادوات التعقيم على جميع العاملين



وافقت لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس النواب على مشروع موازنة الهيئة العامة لتحكيم واختبارات القطن للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ وذلك بإجمالي ١٥٥ مليون و ١٥٠ ألف جنيه منها ١٢٦ مليون جنيه أجور ومرتبات للعاملين بالهيئة و ٣٠٤ مليون لشراء الخامات والموارد والوقود وقطع الغيار، و ٢٠٢٥٠ مليار جنيه أعباء وخسائر. وكشف الدكتور محمد خضر رئيس الهيئة عن إعداد قانون جديد لتنظيم عمل الهيئة يسمح لها بالرقابة على مغازل القطن وليس المحالج فقط كما هو الحال بالقانون القائم لافتاً إلى أن هذا التعديل يسهم في إحكام الرقابة على السوق المحلي والحد من تهريب الأقطان محلياً.

ومن منطلق الحرص على العاملين بجميع مواقع الهيئة العامة لتحكيم واختبارات القطن قامت اللجنة النقابية للعاملين بالهيئة بتوفير عدد ٢٠٠٠ كمائة وعدد ٥٠ زجاجة صابون معقم ومظهر

الزجاجات ٥٠٠ مل توزع على جميع السادة العاملين مجاناً وتم التوزيع على قطاعات ومناطق الإسكندرية ومناطق البحيرة وكفر الشيخ وفرع الهيئة بالقاهرة وجاري التوزيع على باقي المناطق بالتنسيق مع السادة أعضاء اللجنة النقابية بجميع مناطق الهيئة.

## بالتعاون مع هيئة التعاون الدولي اليابانية مركز تدريب التجارة الخارجية يتيح برامج تعلم عن بعد



مركز تدريب التجارة الخارجية هو مؤسسة تدريبية لا تهدف للربح يتبع وزارة التجارة والصناعة تستهدف رفع مهارات المصدرين لتحقيق التنافسية وذلك من خلال مجموعة متكاملة من البرامج المعتمدة ويعمل المركز أيضا على نشر ثقافة التصدير وخلق كوادر من أخصائي التصدير وتدريب العاملين في مجال التجارة الخارجية والمصدرين وكذلك حديثي التخرج وإعدادهم لمواجهة تحديات التجارة العالمية. ويعتبر المركز معتمدا ومعترفا به من قبل عدة هيئات ومعاهد دولية تعمل في مجال تنمية الصادرات إلى جانب حصوله على شهادة الأيزو 9001 وتقوم فلسفة التدريب بالمركز على تقديم تغطية شاملة لكافة الموضوعات المتعلقة بعملية التصدير والتسويق واستراتيجياته فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي والبيئة التجارية. ويقدم المركز بالتعاون مع هيئة التعاون الدولي اليابانية البرنامج الأول للتعلم عن بعد عبر الإنترنت في مجال التصدير وذلك بهدف الوصول إلى العاملين في مجال التصدير بمختلف محافظات مصر حيث يتيح في الفترة الحالية من خلال الموقع الإلكتروني <http://www.fttcelearning.org> عددا من

برامج التعلم عن بعد Online تشمل :

- مزاولة التصدير
- مزاولة الاستيراد
- أساسيات التصدير: يستهدف التعرف على المستندات المختلفة اللازمة لإجراءات التصدير وأهم معايير اختيار الأسواق الدولية والعوامل المؤثرة على التسعير للتصدير.
- التسعير للتصدير: يستهدف تحديد عامل تكلفة المنتج والتفرقة بين الأنواع المختلفة للتكاليف مع الأخذ في الاعتبار التكاليف الثابتة والمتغيرة إلى جانب التعرف على السياسة السعرية وقرار تحديد أسعار التصدير.
- لوجستيات التصدير: ويركز على المصطلحات التجارية وخدمات النقل والتعرف على طرق الشحن المختلفة
- إنكوتيرمز 2020: ويركز على تعريف المتدرب بالمصطلحات التجارية الدولية (Incoterms 2020) والإلمام بالفروق الأساسية بين المصطلحات التجارية 2020 والإصدارات السابقة.
- التسويق الإلكتروني

و يتم تحديد موعد البرنامج عند التسجيل وسداد رسوم الاشتراك.. و للتسجيل بالبرامج :  
<https://forms.gle/fZx9pZZZh2u5kvBU8>  
كما يمكنك الإستفسار من خلال إرسال رسالة من خلال تطبيق WhatsApp على رقم  
01550164711 / 01282444907  
العنوان: 2 شارع 114 حدائق المعادي خلف المحكمة الدستورية  
التليفون: 02 25260308  
صفحة الفيس بوك: Foreign Trade Training Centre – FTTC  
الموقع الإلكتروني: <http://www.fttceg.org>

Ministry of Trade & Industry  
وزارة التجارة والصناعة

الثالث عشر - وزير للصناعة  
وكانت حقبة الوزارة:

● من (1977 - 10 - 26)  
● إلى (1978 - 10 - 3)

أهم قراراته

- إسناد تنفيذ قانون السجل الصناعي إلى الهيئة العامة للصناعة
- إنشاء الشعبة التجارية المصرية الأمريكية لدى الإتحاد العام للغرف التجارية المصرية واعتماد لائحة نظامها الأساسي
- تحديد أنواع الصناعات التي تخضع لحكام القانون رقم 24 لسنة 1977 الخاصة بالسجل الصناعي والأنشطة المحددة بالجدول
- تطبيق نظام التراخيص المفتوحة على بعض السلع المتبادلة بين جمهورية مصر وجمهورية السودان الديمقراطية.
- تأسيس شركة القاهرة للمنسوجات الحريرية وإصدار النظام الأساسي لها

المصدر: الجريدة الرسمية - النشرات المصرية

Trade\_Industry

mift.media

mift.media

المهندس أحمد عز الدين جلال



Ministry of Trade & Industry  
وزارة التجارة والصناعة



# الادارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام وخدمة المواطنين



[mift.media](https://www.facebook.com/mift.media)



[Trade\\_industry](https://twitter.com/Trade_industry)



[Mti\\_egypt](https://www.instagram.com/Mti_egypt)



[miftmedia](https://www.youtube.com/miftmedia)



[mti.gov.eg](http://mti.gov.eg)